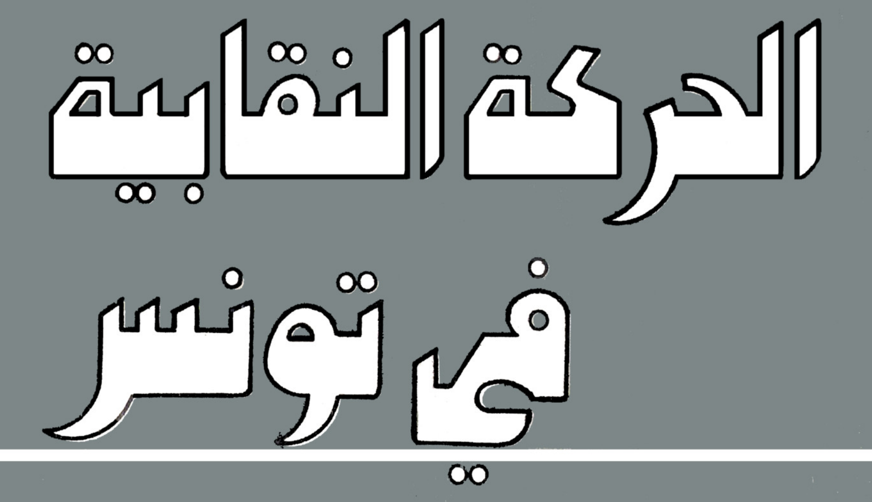
الامين اليوسفي



1900 - 1981



الامين اليوسفي

الحركة النقابية فى تونس

1900 — 1981

« وضعنا هذا التاريخ ولم نجمع فيه كل جزئيات الحركة، لكننا سجلنا أهم الحوادث والافكار فيها، وليس من قصدنا أن نضعه مثالا اكمل يحتذى فى العمل اليومى المقبل، ولا أن يكون كدعاية جديدة لاثارة حماس سياسى اذ لم يبق أحد يعتقد فى الهياج السياسى وهو مجرد من الاعمال الاجتماعية التى تكون بها الامة شعبا. وانما غايتى أن أجعله مثالا من أمثلة الحركات الاجتماعية فى بلادنا يمتاز بروح الصراع الماثلة فى الاعتصابات، وكيف قوبل هذا الامر من حكومة البلاد والاحزاب النافذة فيها، لنعرف أوجه العمل القريبة، ونعدل من طرائق عملنا ما يحتاج لذلك. وما الماضى الا درس المستقبل»

الطاهر الحداد

العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية

تـــوطئـــة

ان تونس من البلدان القلائل فى العالم الثالث التى توجد بها حركة نقابية متأصلة فى الماضى وذات وزن فى الحاضر. غير أن تاريخ هذه الحركة النقابية ولئن اهتم به بعض الباحثين من أهل الاختصاص بقى غير معلوم بما فيه الكفاية بالنسبة لغير المختصين وذلك لان ما كتب حوله رغم أهميته بقى محدود الانتشار لانه جاء فى معظمه باللغة الفرنسية ونشر فى شكل فصول متفرقة بالمجلات المختصة أو أطروحات متجهة أساسا الى نوع معين من القراء كما توجد بحوث أخرى لم تنشر بعد.

فرأينا أن نمكن الجمهور العريض من أن تكون له فكرة متكاملة عن مسار الحركة النقابية منذ نشأتها الى يومنا الحاضر ولم يكن هذا العمل الذى حاولنا ان نوفى فيه بشروط الامانة العلمية بحثا أكاديميا بالمعنى المتعارف عليه كما أنه ليس كذلك بالمقابل خطابا تغلب عليه المواقف الشخصية، ولئن يستحيل الحياد فى كتابة تاريخ كفاح الشعوب.

لقد حاولنا ان نعطى صورة موجزة لكن واضحة عن أهم وقائع المراحل التى مرت بها الحركة النقابية فى بلادنا مع العمل على ابراز خصائص كل مرحلة واستقصاء معانيها. واكتفينا بالنسبة للفترة الاخيرة بتسجيل أهم احداثها فقط لاننا لم نبتعد عنها بما فيه الكفاية لنتمكن من تقييمها باكثر ما يمكن من الموضوعية.

المؤلف

المرحلة الاولى :

نشوء الحركة النقابية وتجاربها الاولى
(من مطلع القرن 20 الى الحرب العالمية الثانية)

ارتبط ظهور الحركة النقابية وتطورها بتونس بالتغلغل الرأسمالي الاستعماري وما رافقه من تغييرات اجتماعية تمثلت بالخصوص في نشوء طبقة عمالية كان عددها يتزايد مع تكثيف الاستغلال الاستعماري.

وقد انفرد بالعمل النقابي، في البداية، العمال الاوروبيون ثم اقتحمه العمال التونسيون وعملوا على ممارسته ضمن هياكل مستقلة عن التنظيمات النقابية الفرنسية.

نشـــأة الطبقـــة العمــاليـــة بتـــونس
وبدايـــة العمــل النقــابــى

I - التغلغل الاستعمارى ونشوء الطبقة العمالية بتونس

1) انعدام وجود طبقة عمالية قبل الاستعمار

كان الانتاج الاقتصادى فى تونس قبل الأستعمار يعتمد أساسا على الفلاحة البدائية وعلى وجود بعض الصناعات الحرفية فى المدن.

فالانتاج الفلاحى كان يتمثل بالخصوص فى الزراعة ذات الوسائل والطرق العتيقة فى المناطق التى تتوفــر بها المياه الباطنيــة أو مياه الامطار بصفة كافية (الشمــال، الساحـل، واحات الجنوب...) وفى الرعى المتنقل فى المناطق الجافة وشبه الجافة.

أما الانتاج الحرفى ـ وهو يقوم على العمل اليدوى والمشتت فى دكاكين صغيرة أو فى المنازل ـ فقد كان يتمثل فى صنع الشاشية، ونسج الاغطية والملابس، وصنع الاحذية، وصنع الادوات الفلاحيــة، وصنع الاوانى الفخارية ويشترك كل من الانتاج الفلاحى والانتــاج الحرفى فى ضآلة العمل المأجور ان لم نقل انعدامه.

ففى الميدان الفلاحى كان يقوم بخدمة الارض أساسا. أما أصحاب الارض (الملاكون الصغار) أو « الشركاء والمغارسية والمساقون » فى المناطق التى تغرس بها الاشجار المثمرة (أحواز المدن الكبرى، الساحل، والواحات) و « الخماسة » و « الرباعة » فى الجهــات التى تزرع بهــا الحبوب (الشمال). وكان كل هؤلاء يخدمون الارض مقابل جزء من

المحصول، وغالبا ما يكونــون مرتبطين نتيجة التدايــن بصاحب أو أصحاب الارض اذ أنهم كثيرا ما يتسلمون من هؤلاء تسبقة يعسر عليهم تسديدها فى الابان وخاصة فى سنوات الجدب فيجبــرون على تجديد العقد معهم فى انتظار سنوات أفضل (1) وفى الجهات التى يعتمد فيها النشاط الفلاحى على الرعى المتنقل. وتقطن بها قبائل رحل أو شبه رحل فان العمل (العناية بالقطيع، تنظيم التنقل، حراثة الارض فى سنوات الامطار...) يقوم به أفراد المجموعة القبلية بصفة جماعية.

وبالنسبة للصناعات الحرفية فى المدن فان عملية الانتاج يقــوم بها « الصناع » وهم أولئك الذين يتدربون على اتقان الحرفــة دون مقابل يذكر، ويتدرج « الصانع » بعد حذقه للمهنة نحو « القلفــة » وهو يعمل عادة مقابل جزء من الانتاج، وغالبــا ما يكــون مرتبطــا بصاحب الحرفة « المعلم » نتيجة نظام التسبقة شأنه فى ذلك شأن « الخماس » و « المغارسى » و « المساقى » بالنسبة لصاحب الارض(2)

وينتظم أصحاب الحرف فى اطار تجمعات مهنية حسب الاختصاص ويشرف على تجمع أصحاب المهنة الواحدة « أمين » ومهمته السهر على نوعية الانتاج وضبط مقاييسه وأسعار المنتوجات والنظــر فى النزاعات التى تنشأ بين أصحاب الحرفة ومن يشتغل عندهم مــن « القلفة » و « الصناع ».

---

(1) Jean Poncet Statut foncier et rapport sociaux dans la Tunisie d'avant 1881, « Sur le Féodalisme », publication du CEREM, Edition Sociales, Paris, 1974, p. 199

(2) الطاهر الحداد العمــال التونسيــون وظهــور الحركة النقابيــة. الدار التونسية للنشر 1972 ص 26 وما بعد.

فلم تكن توجد، حينئذ، طبقة عمالية بمعناها العصرى. فمثل هذه الطبقة التى ارتبط ظهورها تاريخيا بتركيز النظام الرأسمالى فى أوروبا، ستنشأ فى تونس مع تسرب الرأسمالية الى البلاد اثر دخول الاستعمار.

2) التغلغل الرأسمالى الاستعمارى ونشوء الطبقة العمالية بتونس

لم يقع احتلال تونس لموقعها الاستراتيجى فحسب بل كذلك لاستغلالها كموطن لاستثمار رؤوس الاموال وسوق لترويج البضائع الفرنسية. فقد بدأ التسرب الرأسمالى الاستعمارى الى تونس قبل الاحتلال العسكرى سنة 1881. فبالاضافة الى القروض التى كانت تقدمها البنوك الاوروبية الى الباى قامت الاحتكارات الرأسمالية وخاصة الفرنسية منها باستثمار رؤوس أموالها سواء فى استغلال الاراضى التى اشترتها شركة مرسيليا للقرض بسيدى ثابت (5000 هك) وبالنفيضة (100.000 هك) أو فى مد السكك الحديدية حيث شرعت شركة عنابة ـ قالمة للسكك الحديدية المرتبطة باحدى الاحتكارات الكبرى (بنك باريس ـ البلدان السفلى) فى اقامة الخط الحديدى الرابط بين تونس وجندوبة.

وقد تكثف شيئا فشيئا التسرب الرأسمالى الى البلاد بعد ابرام معاهدة الحماية (12 ماى 1881) وشمل كل القطاعات الاقتصادية.

ففى الميدان الفلاحى استحوذ المعمرون والشركات الاستعمارية على أخصب الاراضى فى البلاد وقدر مجموع ما يملكه الاوروبيون من أراضى زراعية سنة 1946 بـ 770.500 هك (3) أى ما يعادل خمس الاراضى المزروعة بالبلاد التونسية. وقد أدخل المعمرون طرقا وأساليب

(3) P. Sebag La Tunisie, Editions Sociales, Paris 1952, P. 44

زراعية عصرية تتمثل بالخصوص في الاعتناء بالزراعات المعدة للتسويق (حبوب، كروم، زياتين) ومكننة العمل الفلاحي.

وصاحب توسع الاستعمار الزراعي تفقير عدد متزايد من سكان الارياف نتيجة طردهم من الاراضي التي كانوا يملكونها أو مقيمين بها أو اقرارهم (البدو والرحل) بمناطق غير ملائمة للفلاحة المستقرة (السباسب العليا مثلا) فتحول العديد منهم الى عمال أجراء في الضيعات الاستعمارية أو نزح الى المدن.

كما قامت الاحتكارات الرأسمالية باستثمار رؤوس أموالها في استغلال الثروات المنجمية (فسفاط ـ معادن) وكذلك في اقامة التجهيزات الإساسية مثل مد السكك الحديدية وبناء الجسور وتهيئة الموانيء وذلك لتسهيل تجميع المواد الفلاحية والمنجمية وتصديرها الى الخارج.

ومن ناحية أخرى غزت البضائع الاوروبية وخاصة المنتوجات الصناعية الفرنسية السوق التونسية مما أدى الى افلاس عدد متزايد من الحرفيين الذين لم تستطع منتوجاتهم مزاحمة المصنوعات الاوروبية.

وقد تطلبت المشاريع الاستعمارية (استغلال المناجم ـ اقامة التجهيزات الاساسية...) وحركة البناء التي نشطت بفعل بناء مدن عصرية لايواء مختلف الاجهزة الادارية الاستعمارية المستوطنين الاوروبيين، يدا عاملة كثيرة ومختصة ونظرا لقلة عدد سكان البلاد في مطلع العهد الاستعماري وانعدام الخبرة الفنية لديهم وقع اللجوء الى جلب يد عاملة من أوروبا فتوافدت على تونس أعداد متزايدة من العمال القادمين بالخصوص من ايطاليا ومن مالطة، وتم كذلك جلب يد عاملة من البلدان المغربية المجاورة (الجزائر، المغرب الاقصى، ليبيا)

لاستخدامها فى الاعمال الشاقة وخاصة فى المناجم وفى الحظائر.

كما ظهر العمل المأجور كذلك فى الارياف، فلئن أبقى المعمرون فى البداية على « الخماسة » فانهم أصبحوا فيما بعد مع توسع الاستعمار الزراعى يستعملون يدا عاملة مأجورة من سكان البلاد ومن الاقطار العربية المجاورة (4)»

وهكذا ظهرت بتونس بروليتاريا عمالية متنوعة الاجناس كان عددها يتزايد مع تكثيف الاستغلال الاستعمارى وقدر فى مطلع القرن كما يلى

2.620 عاملا فرنسيا - 2.000 عاملا مالطيا - 18.631 عاملا ايطاليا 62.153 عاملا تونسيا (5).

وقد تزايدت نسبة العمال التونسيين شيئا فشيئا نتيجة تفقير الحرفيين والفلاحين الذين أصبحوا يوفرون للمشاريع الاستعمارية ما تحتاجه من يد عاملة. وقد قدر عدد اليد العاملة التونسية فى بداية الخمسينات بـ 200.000 عاملا (6) الا أن العناصر العمالية الاوروبية وبالخصوص الفرنسية منها بقيت تحتل مراتب التأطير والتسيير بينما غالبا ما يقوم العمال التونسيون وبقية العمال العرب بالاعمال الشاقة. ويظهر التمايز كذلك فى الاجور فمثلا كان أجر العامل الفلاحى الاوروبى يساوى ضعف أجر العامل الفلاحى التونسى، فى بداية الحماية اذ كان يصل الى 4 فرنكات فى اليوم بينما لا يتجاوز فرنكين بالنسبة

---

(4) رضا الزوارى تسرب الرأسمالية الى تونس فى عهد الحماية ص 112 وما بعد نشر سنة 1982

(5) M. Kraïem, Nationalisme et Syndicalisme en Tunisie, 1976, p. 397

(6) P. Sebag, Op. Cit., p. 365

للعامل التونسى (7).

وهكذا كان العمـال التونسيـون يعانون فى نفس الـوقت من الاستغلال الرأسمالى الاستعمارى ومن منافسة العمال الاوروبيين لهم وتميزهم عنهم (8).

II - بداية العمـل النقـابى :

لم يكن العمال التونسيون وبقية العمال العرب يمتلكون خبره فى العمل النقابى بسبب حداثة وجودهم كعمال فكانت المبـادرة فى هذا الميدان للعمـال الاوروبييـن لانهم كانوا قـد خبـروا الصـراع النقابى فى بلدانهم الاصلية نتيجة توسع الحركة النقابية فى البلدان الرأسمالية فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر.

وفعلا فان أول التحركات والتنظيمات النقابية فى تونس ظهرت بين العمال الاوروبيين وذلك رغم عدم اعتراف السلط الاستعمارية بالحق النقابى (9). فقد تكون سنة 1894 « اتحاد العمال الفرنسيين » وكان يرأسه « فيكتور دى كارنيار » « Victor de Carnières » مدير جريدة « تونس الفرنسية » « La Tunisie Française » ورئيس الحجرة الفلاحية، الا أن هذا التنظيم كانت أهدافه استعمارية أكثر منها نقابية حيث أنه أقيم لتشجيع هجرة العمال الفرنسيين الى تونس وتدعيم الحضور البشرى الفرنسى بها أمام الهجرة المكثفة للعمـال الايطاليين.

---

(7) A. Mahjoubi, Les origines du mouvement national en Tunisie (1904 - 1934), Publications de l'Université de Tunis, 1982, p. 61

(8) Idem, p. 59

(9) M. Kraïem, Op. Cit,, pp. 398....

وفى أواخر القرن الماضى ظهرت كذلك تجمعات أخرى أقامها أما العمال الايطاليون أو الفرنسيون مثل « النقابة العمالية لعمال النجارة بتونس » « والحجرة النقابية لعمال النجارة والنجارين بتونس » « والمنظمة العالمية لعمال البناء بتونس ».

وفى مطلع القرن بدأت التحركات العمالية المطلبية وظهرت أولى الاضرابات وذلك نتيجة انعكاسات الازمة الاقتصادية التى كانت تعرفها البلدان الرأسمالية آنذاك على تونس والتى تمثلت فى ارتفاع تكاليف العيش والبطالة وركود الاجور. ففى 8 سبتمبر 1900 قام أعوان السكك الحديدية بتونس وجلهم من الفرنسيين بأول اضراب فى البلاد وذلك تضامنا مع عمال شركة « عنابة ـ قالمة » للسكك الحديدية بالجزائر وللمطالبة بالزيادة فى الاجور وقد توصل المضربون الى تحقيق مطالبهم. الا أن أهم تحرك عمالى ظهر فى تونس كان ذلك الذى بدأ فى غرة ماى 1904. ففى هذا اليوم وقع أول تحرك مشترك بين العمال الفرنسيين والايطاليين والمالطيين والتونسيين وغيرهم وتمثل فى الاحتفال بيوم الشغل العالمى والقيام باضراب عام وبمظاهرات فى اليوم الموالى. وقدا بدأ هذا التحرك عمال البناء بالعاصمة ثم توسع الى عمال الميناء والنجارة والميكانيك وصناعة الاحذية كما انتشر داخل البلاد الى بنزرت وفريفيل (منزل بورقيبة حاليا) وماطر وصفاقس وكانت المطالب تتمثل بالخصوص فى الزيادة فى الاجور والتخفيض من ساعات العمل واقرار الراحة الاسبوعية وقد توصل العمال الى تحقيق جزء هام من هذه المطالب وخاصة الزيادة فى الاجور. وفى خضم هذا التحرك وقعت محاولات لتكوين تجمعات نقابية

وتعاونية تضم العمال بقطع النظر عن جنسياتهم (9).

الا أن هذه المحاولات اصطدمت بمعارضة الاوساط الاستعمارية والاختكارية فعملت على تفكيك بوادر هذه الوحدة وذلك بحث العمال الفرنسيين على تكوين منظمات خاصة بهم (10) كما أنها تصدت بكل قوة للاعتراف بالحق النقابي وتطبيق قانون 1884 بتونس (11).

غير أن عدم الاعتراف بالحق النقابي لم يمنع العمال من القيام بتحركات أخرى فكانت سلسلة الاضرابات التي شاهدتها البلاد التونسية سنة 1909 والتي بدأ بها عمال السكك الحديدية وتوسعت الى عدة قطاعات أخرى للمطالبة بالزيادة في الاجور وتوصل اثرها العمال الى التحصيل على مكاسب هامة في هذا الميدان.

وفي نفس الفترة أي في مطلع القرن العشرين تسربت الى تونس مختلف الرؤى والنظريات الاشتراكية والنقابية التي كانت قد ظهرت في أوروبا من ذلك مثلا الصراع القائم بين النقابيين الاصلاحيين الذين كانوا يقصرون العمل النقابي على المطالب المادية ـ كتحسين الاجور وظروف العمل ـ والنقابيين الثوريين الذين يعتبرون أن التحسين الحقيقي لوضع الطبقة العاملة لا يمكن أن يقع الا بالقضاء على أسس النظام الرأسمالي.

ولئن كان هذا الصراع منحصرا بالخصوص في أوساط العمال الاوروبيين فان العمال التونسيين وغيرهم من العمال العرب كانوا

(9) Idem - p 403
(10) Idem - p 403

(11) يمكن هذا القانون الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي سنة 1884 العمال من ممارسة الحق النقابي.

يتلقون أصداءه الا أنهم كانوا متحسسين أكثر الى بوادر التحرك الوطني الذي كانت تمثله آنذاك «حركة الشباب التونسي» (12) وكذلك الى ما يحدث في الاقطار العربية المجاورة مثل الاحتلال الايطالي لليبيا. فبعد انتفاضة سكان العاصمة المعروفة بأحداث الزلاج (نوفمبر 1911) (13) واضراب عمال الحضائر بالمكناسي (20 ديسمبر 1911) وجلهم من الليبيين احتجاجا على غزو بلادهم، مثلت حادثة الترام بصفة جلية بداية الالتقاء بين الشعور الوطني والمطالب العمالية.

ففي يوم 9 فيفري 1912 داست عربة ترام يسوقها ايطالي طفلا تونسيا فكان لذلك وقع شديد على التونسيين خاصة وان الحادثة جاءت بعد الغزو الايطالي لليبيا وأحداث الزلاج مما جعلهم يقررون مقاطعة ركوب الترام احتجاجا على استخفاف السواق الايطاليين بالركاب والمارة من العرب، وقد رفع عمال شركة الترام من التونسيين بالمناسبة مطلب معادلة أجورهم بأجور العمال الاوروبيين العاملين بنفس الشركة وقد تكونت لتنظيم المقاطعة لجنة برئاسة علي

(12) ظهرت مجموعة « الشباب التونسي » في مطلع 1907 وأصدرت جريدة « التونسي » وكانت تضم عددا من الاعيان والمثقفين الذين كانوا يطالبون بادخال اصلاحات على نظام الحماية للنهوض بأبناء البلاد، ومن أبرز زعمائها علي باش حامبة، والبشير صفر وعبد العزيز الثعالبي.

(13) اندلعت هذه الاحداث اثر قرار البلدية ـ وكان أغلب أعضائها من الفرنسيين ـ القاضي بتسجيل مقبرة الزلاج، فقد اعتبر سكان العاصمة هذا القرار تعديا على احدى مقدساتهم وتصدوا له لمنع تطبيقه فحدثت بينهم وبين الجالية الاوروبية وخاصة الايطالية (نتيجة الاستياء الذي أحدثه الاحتلال الايطالي لليبيا) اصطدامات دامية تبعها قمع عنيف تمثل بالخصوص في تنفيذ حكم الاعدام على عدد من التونسيين واعلان حالة الحصار بالبلاد.

باش حامبة منشط حركة الشباب التونسى، وأمام تمسك التونسيين بمطالبهم وتواصل المقاطعة ردت السلطات الاستعمارية الفعل بايقاف قادة حركة الشباب التونسى وابعادهم الى الخارج ومنع الصحف الوطنية

ويمكن بذلك اعتبار حادثة الترام أول محاولة للاتصال بين المثقفين (قادة حركة الشباب التونسى) والعناصر العمالية التونسية(14) وهو ما يفسر شدة القمع الذى سلطته السلط الاستعمارية على الوطنيين اثر هذه الحادثة.

وبقيام الحرب العالمية الاولى خمدت التحركات العمالية لتستأنف من جديد اثر الحرب.

ظهرت الطبقة العاملة فى تونس نتيجة التغلغل الرأسمالى الاستعمارى وتطور عددها بتزايد هذا التغلغل. وقد بادر العمال الاوروبيون بالقيام بأولى التحركات النقابية نظرا لامتلاكهم لتقاليد راسخة فى هذا الميدان. وشيئا فشيئا انخرط العمال التونسيون فى الصراع النقابى، وبما أنهم كانوا يعانون من الاستغلال الرأسمالى ومن الهيمنة الاستعمارية فى نفس الوقت فانهم كانوا متنبهين لما يجرى كذلك على ساحة الصراع الوطنى مما سيجعل الكفاح النقابى فى تونس يندرج ضمن اطار حركة التحرر الوطنى.

---

(14) الهادى الشريف، تاريخ تونس، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص 114

أول تجربة نقابية تونسية :
جامعة عموم العملة التونسية

بعد الركود الناتج بالخصوص عن نشوب الحرب العالمية الاولى انتعشت الحركة النقابية من جديد بعد الحرب وتميزت بقيام أول تجربة في بناء منظمة نقابية مستقلة وهي جامعة عموم العملة التونسية.

I الظروف العامة لنشاتها

ارتبط تأسيس أول منظمة نقابية مستقلة بالظروف الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلت الحرب العالمية الاولى على النطاقين العالمي الداخلي.

1) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية غداة الحرب :

خرجت فرنسا من الحرب مثل بقية البلدان الاوروبية منهوكة القوى فقامت بتكثيف استغلال مستعمراتها لاعادة بناء اقتصادها. ففي تونس زادت السلط الاستعمارية الفرنسية في تشجيعاتها للمعمرين الفرنسيين للاستقرار بالبلاد اذ مكنتهم من الحصول على مزيد من الاراضي الخصبة والقروض الطويلة المدى لاستغلال هذه الاراضي كما ضاعفت الشركات الاحتكارية استغلالها للثروات المنجمية فقد ارتفع مثلا انتاج الفسفاط من 1.444.000 طنا سنة 1914 الى 2.826.000 طنا سنة 1924 (15) وازدادت السوق التونسية انفتاحا على البضائع الاجنبية فغزتها مختلف المنتوجات الصناعية

(15) M. Kraïem Op Cit p 51

الاوروبية وبالخصوص الفرنسية منها اذ انتقل وزن الواردات التونسية من 180.000 طنا سنة 1918 الى 590.000 طنا سنة 1921 (16) ونتج عن تكثيف الاستغلال الاستعمارى المزيد من تفكيك العلاقات الما قبل الرأسمالية اذ أدى توسع الاستعمار الزراعى الى زيادة تفقير سكان الارياف باجتثاثهم من أراضيهم كما نتج عن انفتاح السوق التونسية افلاس عدد من الحرفيين بفصلهم عن وسائل انتاجهم وقد لجأ هؤلاء وأولئك الى البحث عن الشغل فى المناجم ومزارع المعمرين والموانىء وحضائر البناء. فتوسعت بذلك الطبقة العمالية التونسية بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الا أن ظروفها المعيشية ازدادت تدهورا. فبالاضافة الى البطالة تضررت الطبقة العاملة مثل بقية الفئات الشعبية من انعكاسات الازمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب والمتمثلة بالخصوص في التضخم المالى وقد ازدادت هذه الازمة خطورة فى تونس نتيجة تعاقب سنوات من الجفاف عرفت فيها المحاصيل الزراعية نقصا فادحا مما أدى الى ارتفاع كبير للاسعار وخاصة أسعار المواد الاساسية من ذلك أن ثمن الخبز ارتفع من 0،65 فرنكا سنة 1918 الى 1،20 فرنكا سنة 1920 والى 1،50 فرنكا سنة 1924 (17).

ولم يصاحب هذا الارتفاع الكبير للاسعار تطور مواز للاجور وخاصة بالنسبة للعمال التونسيين وغيرهم من العمال العرب كما أن الفوارق بينهم وبين نظرائهم من الاوروبيين وخاصة الفرنسيين ازدادت اتساعا بعد اقرار « الثلث الاستعمارى » سنة 1919 فقد

---

(16) A. Mahjoubi Op Cit p 170

(17) Idem p 182

ارتفعت بمقتضاه أجور الموظفين الفرنسيين بنسبة 33٪. ومن ناحية أخرى وقع الترفيع فى مختلف الضرائب وتسلط هذا الترفيع بالخصوص على التونسيين.

2) التغيرات السياسية :

أدت الحرب العالمية الاولى الى اضعاف البلدان الاستعمارية الاوروبية وقد استفاد من ذلك بالخصوص فى اطار التنافس بين البلدان الرأسمالية، الولايات المتحدة الامريكية التى أصبحت بصفتها قوة صاعدة، تطمح الى أن تلعب دورا عالميا مما جعل رئيسها ويلسن يطرح فى مؤتمر السلام المنعقد بباريس اثر الحرب مسألة حرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها فكان لذلك صدى واسع لدى الشعوب المستعمرة، كما كان لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية بروسيا ـ وقد اعتمدت من جملة مبادئها حق الشعوب فى تقرير مصيرها وتحرير الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالى ـ تأثير عريض على عمال المستعمرات وشعوبها وكذلك على البلدان الرأسمالية حيث برزت الاحزاب الشيوعية وتدعمت الحركات النقابية.

وتصاعدت حركات التحرر الوطنى فى البلدان المستعمرة من ذلك انتفاضة الشعب المصرى بقيادة حزب الوفد ضد الهيمنة الانقليزية وانتصار المقاومة التى قادها كمال أتاتورك ضد أطماع البلدان الاستعمارية فى تركيا.

وقد كان لكل هذه الاحداث صدى واسع لدى الشعب التونسى وساهمت الى حد بعيد، بالاضافة الى تطور الاوضاع الداخلية فى نمو الوعى الوطنى بجميع مظاهره.

ففى مطلع العشرينات تجمعت لجنة من المثقفين ومن الاعيـــان وينتمى جلهم الى البورجوازية التقليدية التى تضررت هى كذلك من المنافسة الاستعمارية، فى اطار الحزب الحر الدستورى التونسى (18) كما ظهرت نواة الحزب الشيوعى التونسى (19).

3) اتســاع نطاق التحركات النقابية :

أما على المستوى النقابى فقد اتصف الوضع بتصاعد النضالات النقابية اذ تعددت اضرابات العمال من ذلك اضراب عمال السكـك الحديدية في أفريل 1919 وفيفرى 1921 من أجل منحة غلاء المعيشـة وتحديد فترة العمل بـ 8 ساعات يوميا، واضرابات عمال المناجم فى أفريل 1920 من أجل الثمانى ساعات كذلك وتحسين الاجور، وقد شارك في كل هذه الاضرابات العمال التونسيون ولعبوا فى بعض الاحيان

---

(18) تأسس الحزب الحر الدستورى بصفة رسمية فى شهر مارس 1920 ومن ابرز زعمائه عبد العزيز الثعالبى. وكان برنامجه يعتمد على المطالبه بادخال اصلاحات على نظام الحمايه تتمثل بالخصوص فى أعلان دستور يضمن اقامة مجلس نيابى منتخب يمثل المتساكنين من تونسيين وفرنسيين، وحكومة مسؤوله أمام هذا المجلس، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واحترام الحريات العامة.

(19) ظهر « الفرع الفيدرالى للاممية الثالثـة » ـ وهو النـواة التى سيتكون منها الحزب الشيوعى التونسى فيما بعد ـ اثر الانشقاق الذى وقع داخل فرع الحزب الاشتراكى الفرنسى بتونس وهو امتداد للانشقاق الذى حصل للحزب بفرنسا أثناء مؤتمر تــور « Tours » وتكون اثره الحزب الشيوعى الفرنسى (ديسمبر 1920).

وقد كانت نواة الحزب الشيوعى فى تونس التى ضمت تونسيين وفرنسيين أول تنظيم سياسى نـادى بالاستقلال الـوطنى والغـاء معاهـدة الحمـايـة

دورا رئيسيا فيهــا (20).

ورغم عدم الاعتراف بالحق النقابى تكونت عدة نقابات وتجمعت فى اطار اتحاد النقابات التابع للكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) بفرنسا وقد عقد اتحاد النقابات أول مؤتمر له فى مــارس 1920 وانخرط به عدد هام من العمال التونسيين الذين شاركوا بصفــة نشيطة فى الاضرابات التى انتظمت فى اطاره فاكتسبوا بذلك خبرة واسعة فى ميدان العمل النقابى وتكونت من بينهم اطارات نقابيــة ذات كفاءة عالية سيكون لها دور كبير فى تنظيم العمال التونسيين فى نقابات مستقلــة

الا أن العمــال التونسييــن سرعان ما اكتشفوا ان النقابــات الفرنسية لا تدافع عنهم بالقدر الكافى بل كثيرا ما كانت تستعملهم كقوة ضغط فقط اذ غالبا ما تقتصر الزيادات فى الاجورو التحسينات التى تعقب الاضرابات على العمال الفرنسيين. كما أنهم أصبحوا محل مساومة اذ أنهم كلما اشتكوا من هذا الميز الا وعرضت عليهم فكرة التجنس بالجنسية الفرنسية للحصول على امتيازات العمال الفرنسيين فخاب بذلك أملهم فى هذه النقابات وبدوا فى الانسلاخ منها (21).

ورغم أن الشيوعيين بتونس كونوا فرعا للمنظمة النقابيــة الشيوعية الفرنسية ـ الكنفدرالية العامة للعمل الموحد (G.G.T.U.) المنفصلة عن س. ج. ت. اثر مؤتمر ليل « Lille » (1920) ـ وقد اتجه فى دعايته الى العمال التونسيين بالخصوص واستطاع أن يجلب اليه عددا من عمال السكك الحديدية والمناجم فان العمــال التــونسيين

(20) M. Kraïem Op. Cit,, pp: 430 - 431

(21) الطاهر الحداد، العمــال، ص 58

تجاوبوا أكثر مع الدعوة الى تكوين نقابات تونسية مستقلة تماما عن المنظمات النقابيــة الفرنسيــة.

II اضرابات عمال الرصيف وتكوين جامعة عموم العملة التونسية

تكونت جامعة عموم العملة التونسية فى خضم أهم تحرك نقابى مستقل للعمال التونسيين والمتمثل فى اضرابات عملــة الرصيف بتونس وبنزرت وقد لعب محمد على (22) دورا بارزا فى تأطــير هذه الاضرابات وتكوين أول منظمة نقابية تونسية مستقلة.

---

(22) ولد محمد على سنة 1896 بحامة قابس ونزح الى تونس العاصمة حيث شغل مهنة سائق ثم انتقل الى تركيا ليشتغل كذلك سائقــا لدى الوزير التركى أنور باشا. وهناك تمكن محمد على من متابعــة الاحداث التى كانت تهز الشرق الشــورة البلشفية فى روسيــا، انهيار الامبراطورية العثمانية، تقسيم أقطار المشرق العربى بيــن انقلترا وفرنسا واثر الحرب العالمية الاولى انتقل الى المانيا حيث تابع دروسا فى الاقتصاد السياسى بجامعة برلين كما عاين عن كثب تصاعد الحركة العمالية والنقابية فى المانيا فى تلك الفتــرة. وفى مطلع سنة 1924 عاد محمد على الى تونس « بأفكار لا تتسع لهــا البلاد » (الطاهر الحداد العمال التونسيون ص 42) اذ فكر فى انشاء شركات تعاونية زراعية وصناعية وتجارية للنهوض بالبــلاد اقتصاديا واجتماعيا الا أنه سرعان ما عدل عن مشروعه واكتفى بالتفكير فى تكوين جمعية تعاونية استهلاكية بهدف مقاومة غلاء الاسعار الذى كان يعانى منه العمال وبقية الفئات الشعبية. ووجد تجاوبا فى ذلك من قبل بعض المثقفين أمثال الطاهر الحداد والطاهر صفر وعثمــان الكعاك وانعقد لهذا الغرض اجتماع لانتخاب الهيئة التى ستديــر المشروع (جوان 1924) وفى الاثناء جدت اضرابات الرصيف فكرس محمد على كل جهوده لتنظيم المساندة للمضربين ثم لبعث أول منظمة نقابية تونسية جامعة عموم العملة التونسية.

1) اضــرابات عملــة الــرصيف :

كانت الحالة التى عليها عملة الرصيف ـ ويتكون كلهم مـــن التونسيين وأغلبهم من النازحين ـ متردية جدا فبالاضافة الى عـــدم انتظام الشغل وظروفه الصعبة وانعدام الضمانات ضد الحــوادث كانت الاجور زهيدة ودون أجور عمال الموانىء الفرنسيـــة بكثيـــر، ورغم تعدد الاضرابات التى قاموا بها لتحسين حالتهم فان النقابات الفرنسية كانت تقف منهم موقف اللامبالاة.

وأمام الارتفاع الكبير الذى شهدته تكاليف المعيشة سنة 1924 قرر عمال الرصيف بالعاصمة فى 14 أوت 1924 شن اضراب مــن أجل تحسين الاجــور (23) ونتيجة لرفض شركات الشحــن لذلك تواصل الاضراب وانتخب العمال لجنة لتسييره وحمايته. وكانت هذه اللجنة على اتصال وثيق بمحمد على الذى نشط فى تنظيم مساندة سكان العاصمة للمضربين والتضامن معهم.

وفى 17 أوت امتد الاضراب الى عملة رصيف بنزرت ومن ثــم الى عملة المؤسسات الموجودة بالجهة كترسانة اصلاح السفن ومعمـــل الآجر بمنزل جميل وعربات النقل بسيدى احمد ... من أجل مطالب مماثلة، وقام العمال المضربون كذلك بانتخاب لجان تؤطر اضراباتهم

---

(23) طالب العمال المضربون بـــ :
1 ـ جعل الاجر اليومى 24 فرنكا بالنسبة لجميع العمال مثلمـا هو الشأن بالنسبة لعمال الرصيف بمرسيليا.
2 ـ زيادة 50٪ فى أيام الاعياد.
3 ـ زيادة 38٪ بالنسبة للعمل الليلى.
4 ـ خلاص الساعة الزائدة بأربعة فرنكات ونصف على اساس عمل 8 ساعات فى اليــوم.

وتتفاوض باسمهم.

وقد صاحبت هذه الاضرابات، التى اصطدمت بتصلب الشركات والمؤسسات المشغلة، تجمعات ومظاهرات قام بها العمال المضربون وشاركتهم فيها الجماهير الشعبية تضامنا معهم. وقد جابهت السلط الاستعمارية ذلك باستعمال القوة (اعتقال بعض اللجان المسيرة للاضرابات فى تونس العاصمة وبنزرت، اطلاق النار على المتظاهرين فى بنزرت مما أدى الى سقوط عدد كبير من الجرحى توفى منهم اثنان...) الا أن هذا القمع العنيف لم يثن العمال المضربين عن التمسك بمطالبهم وقد ساعدهم فى ذلك الدعم الشعبى ومساندة بعض الاوساط السياسية (الحزب الحر الدستورى، الشيوعيون) لهم بينما تميز موقف اتحاد النقابات بالتردد فهو، وان لم يندد بالاضرابات، فانه لم يساند المضربين بصفة فعالة بل اكتفى بالدعوة الى ايجاد حل انسانى.

وتوصل العمال فى آخر الامر الى تحقيق بعض المكاسب المادية تعتبر هامة فى اطار ميزان القوى آنذاك (24).

الا أن أهم مكسب توصلوا اليه هو نجاحهم فى التصدى للقمع ومحافظتهم على وحدتهم واكتسابهم لخبرة النضال المنظم وامتلاكهم

---

(24) نص الاتفاق الحاصل بين نواب عملة الرصيف ونواب شركة الرصيف الذى أمضى فى 30 نوفمبر 1924 على
1 ــ تحديد أجرة الساعة الواحدة بــ 1،50 فرنك على أساس 8 ساعات فى اليوم بالنسبة للعمال على الرصيف وبــ 1،75 فرنك بالنسبة للعمال على ظهر البواخر.
2 ــ زيادة 50٪ فى الاجر اليومى أيام الاعياد.
3 ــ زيادة 50٪ بالنسبة للساعات الزائدة عن 8 ساعات عمل.

الثقة فى قدرتهم على ذلك.

2) ـ ميلاد جامعة عموم العملة التونسية

ترسخ لدى العمال التونسيين فى خضم هذه الاضرابات الوعى بضرورة قيام تنظيم نقابى مستقل، وبدأت فكرة تكوين نقابات تونسية تنتشر شيئا فشيئا فى الاوساط العمالية التونسية وخاصة فى القطاعات التى شهدت حركة الاضرابات. وقد نشط محمد على ورفاقه فى لجنة مساندة الاضرابات فى الدعاية لهذه الفكرة وتجسيدها بصفة عملية فبادر عمال الرصيف بالعاصمة بتأسيس نقابتهم المستقلة (25) وسايرهم العمال فى عدة قطاعات أخرى فى العاصمة فتكونت بداية من شهر أكتوبر 1924 نقابات مستقلة لعمال السكك الحديدية، وعمال سوق الحبوب، وعمال الترام بعد انسلاخهم عن اتحاد النقابات وعمال معمل الاسمنت، وعمال النسيج، كما امتد تكوين النقابات المستقلة الى القطاعات الحرفية فظهرت نقابة الشواشين والبرانسية ونسج الحرير والسراجين، ولم تقتصر حركة تكوين النقابات المستقلة على العاصمة فقد شملت جهة بنزرت (القطاعات التى كانت قد عرفت حركة الاضرابات الرصيف، الترسانة، معمل الآجر...) وجهة صفاقس (الرصيف، شركة صفاقس ـ قفصة)

وقد تولى التنسيق بين هذه النقابات المستقلة فى البداية لجنة المساندة التى تكونت أثناء اضراب عملة الرصيف بالعاصمة وذلك قبل الاعلان عن تأسيس جامعة عموم العملة التونسية بصفة رسمية أثناء اجتماع عمالى انعقد ببورصة الشغل يوم 31 أكتوبر 1924.

---

(25) وجد على رأس هذه النقابة البشير الفالح والبشير بودمغة وكانا قد لعبا دورا بارزا فى تنظيم وقيادة اضراب عملة الرصيف.

وفى 3 ديسمبر 1924 تم انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة لتسيير الجامعة واعداد قانونها الاساسى وتم اسناد الكتابة العامة للجامعة الى محمد علي

وما تجدر الاشارة اليه حول تركيب هذه اللجنة هو تواجد عدد من المثقفين بها (محمد علي ـ الطاهر الحداد) ومرور أغلب أعضائها بالنقابات الفرنسية وتعايش حساسيات واتجاهات سياسية مختلفة فى صلبها حيث نجد بها أعضاء انتموا أو منتمين الى الحزب الدستورى (الطاهر الحداد، أحمد الدرعى، محمد الغنوشى...) وآخرين الى الحزب الشيوعى (مختار العيارى، البشير الفالح، الطاهر عجم...) بينما كان البعض الآخر مستقلا (محمد علي ـ محمد الدخلاوى).

وفى 18 جانفى 1925 انتظم أول مؤتمر للجامعة وتمت فيه المصادقة على قانونها الاساسى وقد أكد فى فصله الاول على أن الجامعة تهدف الى تجميع الاجراء بقطع النظر عن جنسياتهم وأديانهم للدفاع عن مصالحهم المادية والادبية (26) وكان ذلك بمثابة الرد على من كان يتهم النقابات المستقلة بالعنصرية والتعصب الدينى. ومن ناحية أخرى حجر الفصل العاشر من القانون الاساسى على قيادة الجامعة تولى أى منصب سياسى (27).

3) نشاط الجامعة ورد فعل السلطات الاستعمارية

عمل محمد علي ورفاقه ـ منذ الاعلان على تكوين جامعة عموم العملة التونسية ورغم انشغالهم باعداد القانون الاساسى ـ على

---

(26) الطاهر الحداد، العمال ص 162

(27) نفس المصدر ص 164

جعلها تتوسع لتشمل كل العمال التونسيين فى جميع الجهات فقاموا بعدة جولات في أنحاء البلاد للتعريف بها ولحث العمال على الانخراط بها من ذلك رحلة محمد على الى صفاقس التى أدت الى تأسيس نقابات لعمال السكك الحديدية وعمال الرصيف ثم انتقاله الى جهة المناجم بقفصة (وهى جهة كانت تعتبر ملكية خاصة لشركة صفاقس ـ قفصة) أين اتصل بعمال المناجم من تونسيين وجزائريين ومغاربة وليبيين ودعاهم الى التضامن والتآخى ونبذ الصراعات القبلية التى كانت تغذيها فيهم السلط الاستعمارية (28)، كما دعاهم للانخراط بالجامعة.

وقد استشعرت السلط الفرنسية الخطر من الصدى الذى لقيته دعوة محمد على لدى العمال رغم احترازهم فى البداية فمنعته من مواصلة اتصالاته، وقامت بترحيله على جناح السرعة الى العاصمة، وهو ما وقع كذلك للمختار العيارى فى جهة ماطر أين كان يقوم، بدوره، بالدعاية الى الجامعة.

ولم تقتصر السلطات الاستعمارية على منع قيادة جامعة عموم العملة التونسية من الاتصال بالعمال داخل البلاد بل منعت عليها كذلك الاجتماعات ووصل بها الامر الى توجيه انذار لها بحل الجامعة والانضمام الى اتحاد النقابات فرد النقابيون التونسيون الفعل بتصعيد الاحتجاجات ازاء هذه التهديدات والمضايقات وبمواصلة عقد الاجتماعات فى المحلات الخاصة بعد منعها من قبل السلط الاستعمارية فى الاماكن العامة، ومن هذه الاجتماعات الغير مرخص فيها مؤتمر الجامعة التأسيسى نفسه (19 جانفى 1925).

وأثناء هذا المؤتمر جد اضراب عمال مقطع الحجر وأفران الجير والاسمنت بحمام الانف للمطالبة برفع الاجور وتحديد ساعات العمل،

---

(28) الطاهر الحداد، العمال ص 170

وانضم اليهم عمال ضيعة برج السدرية تضامنا معهم.

ورغم الضغوط المسلطة على الجامعة من كل الجوانب ورغم أن جل العمال المضربين غير منخرطين بها فقد قررت مساندتهم وتبنى مطالبهم.

وأمام تواصل الاضراب ردت الاوساط الاستعمارية الفعل بالعنف فقد تم ايقاف عدد من المشرفين على تسيير الاضراب، وصعدت الصحف الاستعمارية من ناحية أخرى حملاتها ضد قادة الجامعة واصفة اياهم بأنهم أعوان برلين (المانيا) وموسكو (الاتحاد السوفياتى) (29) مهيئة بذلك الى قمع أول حركة نقابية مستقلة، وهو ما وقع فعلا بعد حين، اذ تم يوم 5 فيفرى 1925 اعتقال محمد على والمختار العيارى مع فينيدورى Finidori منشط التنظيم الشيوعى، فقام العمال التونسيون بمظاهرة انطلقت من الرصيف نحو الاقامة العامة الفرنسية وذلك يوم 7 فيفرى احتجاجا على هذه الاعتقالات الا أن السلط الاستعمارية كانت مصرة على القضاء على جامعة عموم العملة التونسية فقامت باعتقال عدد آخر من قيادة المنظمة النقابية واحالتهم على المحكمة بتهمة التآمر على أمن الدولة وتمت المحاكمة فى 12 نوفمبر 1925 وصدرت عنها أحكام قاسية اذ حكم على محمد على والمختار العيارى وفينيدورى بالنفى لمدة عشرة أعوام ومحمد الغنوشى ومحمود الكبادى وعلى القروى بخمسة أعوام مماثلة وتم ترحيل كل المحكوم عليهم خارج البلاد (30).

---

(29) نفس المصدر ص 201

(30) لئن عاد بعض المبعدين الى البلاد فيما بعد، فان البعض الاخر توفى فى المنفى من ذلك أن محمد على استقر فى البداية بمصر حيث اشتغل من جديد سائقا عند أحد الباشوات. الا أن هذا الاخير أطرده عندما رفض سياقة السيارة وفيها سفير فرنسا بالقاهرة. وانتقل محمد على الى الحجاز حيث عمل سائقا كذلك على سيارة أجرة على الطريق الرابطة بين مكة وجدة وهناك توفى اثر حادث مرور.

III جامعة عموم العملة التونسية والاحزاب السياسية :

تراوحت مواقف الاحزاب السياسية من المساندة التامة الى المساندة المحدودة الى المعارضة المطلقة.

1) الحزب الحر الدستورى التونسى

ساند الحزب الحر الدستورى فى البداية تحركات العمال التونسيين حيث شارك البعض من أعضائه فى لجنة مساندة اضراب عمال الرصيف (أحمد توفيق المدنى) وكان البعض الاخر عضوا فى قيادة جامعة عموم العملة التونسية (الطاهر الحداد...) كما فتح الحزب للجامعة أعمدة صحفه لتنشر بياناتها ومواقفها ومحلاته لتعقد بها اجتماعاتها، ومن ناحية أخرى كان محمد على على اتصال متين بمسيرى الحزب وكان ينسق معهم مختلف المواقف. فبدأ بذلك العمل الوطنى المنظم يأخذ بعدا جماهيريا بعد أن كان منحصرا فى بعض الاوساط من المثقفين المنتمين الى البورجوازية التقليدية.

الا أن هذا التلاقى بين الحزب الدستورى وجامعة عموم العملة التونسية لم يصمد أمام القمع الاستعمارى. ففى الوقت الذى كانت فيه السلط الاستعمارية تتهيأ للقضاء على الجامعة استعملت مع الحزب الدستورى سياسة الترهيب والترغيب. فالترهيب تمثل فى تصعيد التهديد له وتحميله مسؤولية كل أعمال المنظمة النقابية التونسية والترغيب تمثل فى استغلال الآمال العريضة التى كان يعلقها الحزب على وصول «تجمع اليسار» (31) الى الحكم فى فرنسا فى جوان 1924 وذلك بوعده

---

(31) كان تجمع اليسار « le Cartel de gauche » يضم بالخصوص الحزب الراديكالى والحزب الاشتراكى (S.F.I.O.)

بالقيام باصلاحات فى البلاد فى صورة تخليه عن مساندة جامعة عموم العملة التونسية وانضمامه الى جبهة مماثلة فى تونس « لتجمع اليسار » تتكون من الاشتراكيين والحزب الاصلاحى والقسم التونسى من المجلس الكبير

وقد نجحت سياسة الترهيب والترغيب هذه فى تحقيق ما تهدف اليه السلط الاستعمارية من محاصرة المنظمة النقابية التونسية وعزلها عن الحزب الدستورى هذا بالاضافة الى احتراز هذا الحزب نفسه ـ بحكم منبته الاجتماعى ـ من الطبقة العاملة ومن الجماهير الشعبية بصفة عامة خاصة وان محمد على وبقية قادة جامعة عموم العملة التونسية أظهروا فى كثير من المناسبات استقلاليتهم عن الحزب فى أخذ القرارات (32). ذلك ما يفسر خذلان الحزب الدستورى لجامعة عموم العملة التونسية عندما تعرضت الى القمع. اذ أنه لم يكتف بعدم الوقوف الى جانبها بل ذهب الى حد مطالبة العمال التونسيين بالانسلاخ منها والالتحاق باتحاد النقابات.

2) الشيوعيون :

ساند الشيوعيون بتونس مساندة تامة جامعة عموم العملة التونسية. فقد نشطوا فى الدعاية الى الانسلاخ من اتحاد النقابات وساندوا الاضرابات التى قام بها العمال التونسيون ولعبوا دورا كبيرا فى تنظيم النقابات المستقلة وأصبح البعض منهم من مسيرى الجامعة (مختار العيارى ـ البشير الفالح ـ أحمد بن ميلاد ...). كما أن التنظيم الشيوعى جعل على ذمة المنظمة النقابية التونسية صحفه ومطبعته لابلاغ صوتها. وكان فينيدورى منشط التنظيم على اتصال متين

(32) M. Kraïem Op. Cit p 602

بمحمد على ويرافقه فى العديد من الاجتماعات العمالية (33) مما جعل السلط الاستعمارية تنعت محمد على بعميل موسكو وتدعي أن جامعة عموم العملة التونسية ليست الا امتدادا للحزب الشيوعى. وقد أدت مساندة الشيوعيين للحركة النقابية التونسية الى تعرضهم الى القمع مع القادة النقابيين (اعتقال فينيدورى ونفيه مع محمد على).

وتندرج مساندة الشيوعيين لجامعة عموم العملة التونسية ضمن مبادىء ثورة أكتوبر البلشفية الداعية الى مساندة الشعوب المهيمن عليها فى نضالها من أجل التحرر.

3) فرع الحزب الاشتراكى الفرنسى (S.F.I.O.) بتونس :

وجد تكوين جامعة عموم العملة التونسية معارضة شديدة من قبل هذا الفرع الذى كان يهيمن على اتحاد النقابات. وقد اتهم الاشتراكيون النقابيين التونسيين بالعنصرية والتعصب الدينى وبتقسيم الحركة النقابية. لكن هذه المعارضة تعود فى الواقع الى الشعور بالخطر الذى كانت تمثله جامعة عموم العملة التونسية على وجود اتحاد النقابات اذ سحبت منه القاعدة العمالية التونسية التى كان يستعملها كوسيلة ضغط فقط. وهو ما دفع جوهو Jouhaux مسير الكنفدرالية العامة للشغل (س.ج.ت.) للمجىء الى تونس فى محاولة لاقناع النقابيين التونسيين بضرورة البقاء ضمن النقابات الفرنسية.

وقد التقى الاشتراكيون مع السلط الاستعمارية والأوساط الاحتكارية فى ضرب المنظمة النقابية التونسية وساندوا عملية

---

(33) M. Kraïem, Op. cit pp 606

القمع التى تعـرضت لهـا.

١٧ مآل جامعة عموم العملة التونسية بعد القمع :

رغم عنف القمع الذى تعرضت اليه الجامعة لم يستسلم النقابيون التونسيون فقد بادر من بقى طليقا من قادتها بتكوين مكتب مؤقت برئاسة الطاهر الحداد (34) لتنظيم المقاومـة وذلك بنشـر المقـالات والبيانات التى تدافع عن الجامعة وتدعو الى التمسك بها وكذلك فى جمع التبرعات وفى الاعداد لامكانية القيام باضـراب أثناء محاكمـة محمد على ورفاقه (35) كما رفض النقابيـون التونسيـون الالتحاق

---

(34) ولد الطاهر الحداد سنة 1899 بتونس العاصمة فى أسرة متواضعة يعود أصلها الى حامة قابس. زاول تعلمه بالخلدونية ثم بجامع الزيتونة الى أن تحصل على شهادة التطويع ثم التحق بمدرسة الحقوق التونسية غير أنه انقطع عن مواصلة تعلمه بعد أن نجح فى امتحان السنة الاولى واشتغل بالنشاط السياسى والنقابى فقد انظم الى الحـزب الحـر الدستورى وتحمل فيه مسؤولية الدعاية ثم نشط مع محمد على فى بعث أول منظمة نقابية تونسية جامعة عموم العملة التونسية وأصبح عضوا فى لجنتها التنفيذية مكلفا بالدعاية.

ولما أخمدت الحركة النقابية اشتغل الطاهر الحداد بالصحافـة وأصدر سنة 1927 كتاب « العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية » وقد ضمنه وصفا للحالة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت عليهـا البلاد وسجل فيه وقائع الحركة النقابية التونسية المتمثلة فى جامعـة عموم العملة التونسية. امتد اهتمام الطاهر الحداد الى وضعية المرأة فنشر سنة 1930 كتاب « امرأتنا فى الشريعة والمجتمع » الذى نقـد فيه نظرة المجتمع للمرأة ودعا الى المساواة بينها وبين الرجل ممـا أثار معارضة شديدة من قبل الاوساط الرجعيـة بلغت حد اضطهـاد صاحب الكتاب اذ عاش الطاهر الحداد أواخر حياته فى شبه عزلـة وتوفى فى ديسمبر 1935.

(35) B. Tlili, Destour et C G T T dans « Les Cahiers de Tunisie », N° 113 - 114, 3 et 4 Trimestre 1980, p. 130.

بالمنظمة النقابية الفرنسية رغم توصيات الحزب الدستورى بذلك.

الا أن شدة القمع الذى تعرضت اليه جامعة عموم العملة التونسية وهى ما تزال فى طور التكوين وتخلى الحزب الدستورى عنها فى الظروف الصعبة والمعارضة الشديدة التى لقيتها من أطراف متعددة وهى لم تتركز بعد جعل أول حركة نقابية مستقلة لا تستطيع الصمود الا لفترة وجيزة من الزمن.

ان نشأة أول حركة نقابية مستقلة بتونس ارتبط بتكثيف الاستغلال الاستعمارى وتوسيع القاعدة العمالية التونسية ونمو الوعى لديها بضرورة التنظيم النقابى المستقل أثناء التقائها بمجموعة من المثقفين الوطنيين سماهم الطاهر الحداد « بالمفكرين الصادقين » (36) ومن ضمنهم هو نفسه وفى طليعتهم محمد على. كما ساهم من ناحية أخرى وجود النقابات الفرنسية فى نشر الفكر النقابى بتونس وتكوين اطارات نقابية سرعان ما انسلخت عنها لتلعب دورا بارزا فى تنظيم النقابات المستقلة.

وقد جسد تكوين منظمة جامعة عموم العملة التونسية بداية مشاركة الطبقة العاملة التونسية بصفة مبكرة فى النضال الوطنى ضد الهيمنة الاستعمارية عن طريق العمل النقابى وبدأت بذلك تنتسج ملامح الحركة الوطنية ببعديها النقابى والسياسى. فلئن ارتكزت مطالب العمال التونسيين فى تلك الفترة على الجوانب المادية (الزيادة فى الاجور) فان انسلاخهم عن المنظمات النقابية الفرنسية واصرارهم على

---

(36) الطاهر الحداد العمال ص 79

اقامة تنظيم نقابى مستقل وتعاملهم مع الاحزاب السياسية الوطنية يعطى لجامعة عموم العملة التونسية بعدا وطنيا أكيدا. وهذا البعد الوطنـى للحركة النقابيـة التونسيـة هو الذى أخـاف الاوسـاط الاستعمارية وجعلها ترد الفعل بقوة وتعمل على القضاء على جامعة عموم العملة التونسية وقد نجحت فى ذلك لكن الى حين ذلك أن البذرة قد زرعت بعد وستنتظر الظروف المواتية لتبرز من جديد.



الحركة النقابية فى الثلاثينات
ومحاولة اعادة بناء جامعة عموم العملة التونسية

لم يتسلط القمع على الحركة النقابية المستقلة فقط بل ان النقابات الفرنسية نفسها تعرضت الى التضييقات بداية من 1926 مما أدى الى ركود العمل النقابى بصفة عامة حتى الثلاثينات عندما نشطت الحركة النقابية من جديد نتيجة الظروف الجديدة التى ميزت تلك الفترة،

I الظــروف الجـديـدة :

1) على المستــوى العالمــى

تميزت الثلاثينات على المستوى العالمى باستفحال النتائج المنجرة عن الازمة الاقتصادية العالميـة (أزمـة 29) التى عرفتهـا البلـدان الرأسمالية والمتمثلة بالخصوص فى تضخم الانتاج الفلاحى والانتاج الصناعى وانخفاض الطلب وقد انطلقت الازمة من الولايات المتحـدة الامريكية وشملت البلدان الاروبية الرأسماليـة ومن ثم انتقلت الى المستعمرات وكان من أبرز انعكاساتها الاجتماعية تفقير الفلاحين الصغار نتيجة لانهيار أسعار المواد الفلاحية وكذلك تفشى البطالـة بسبب ركود الانشطة المنجمية والصناعية.

وكان للازمة نتائج سياسية خطيرة تمثلت فى صعود الانظمـة الفاشية وتدعيمها فى أوروبا، فقد تركز النظام الفاشى فى ايطاليـا وتوصل الحزب النازى الى الاستحواذ على الحكم فى المانيا. وأصبحت هذه الانظمة التى تقوم على الديكتاتوريـة فى الداخل والتوسـع فى

الخارج تهدد السلم العالمية وستكون مسؤولة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية.

الا أنه فى بعض البلدان الاوروبية الاخرى عملت القوى اليسارية والديمقراطية المنتظمة بالخصوص فى الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية والنقابات على اقامة جبهة موحدة لمواجهة نتائج الازمة الاقتصادية والتصدى لخطر الفاشية، مثلما وقع فى فرنسا حيث تكونت الجبهة الشعبية (الحزب الشيوعى ـ الحزب الاشتراكى ـ النقابات) واستطاعت أن تصل الى الحكم اثر فوزها فى انتخابات سنة 1936.

وقد أعلنت حكومة الجبهة الشعبية ـ وكانت تضم من بين أعضائها مناصرين لحركات التحرر الوطنى ـ عن اعتزامها سلوك سياسة جديدة فى المستعمرات تتمثل بالخصوص فى التخلى عن سياسة القمع واحترام الحريات العامة (حرية التجمع، حرية الصحافة، حرية العمل النقابى ...) واجراء حوار مع ممثلى الحركات الوطنية فى هذه المستعمرات لايجاد حلول للمشاكل القائمة.

2) على المستوى الداخلى :

عرفت البلاد التونسية انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية بداية من 1931 وقد تضرر منها بالخصوص صغار الفلاحين نتيجة انخفاض أسعار المواد الفلاحية (قمح ـ شعير ـ زيت ـ صوف ...)، كما أدى ركود المشاريع الاستعمارية (المناجم ـ حركة التصدير والتوريد ـ النقل...) الى تفشى البطالة التى زادت خطورة بتفاقم ظاهرة النزوح الريفى.

أما من الناحية السياسية فقد كانت نشأة الحزب الدستورى الجديد سنة 1934 اثر مؤتمر قصر هلال ـ وقد تميز عن الحزب

الدستورى القديم بانتماء أفراده الى الاوساط الشعبية ونجاحه في تعبئة الجماهير لمواجهة الهيمنة الاستعمارية ـ أبرز ظاهرة عرفتها الحركة الوطنية فى الثلاثينات اذ أصبحت هذه الجماهير تشارك بصفة مكثفة فى النضال الوطنى.

ومن أبرز معالم هذه المشاركة الجماهيرية اصطدامات سبتمبر 1934 وأحداث أفريل 1938.

II اعادة تنشيط العمل النقابى

استعادت الحركة النقابية شيئا من نشاطها فى بداية الثلاثينات وخاصة اثر صدور مرسوم الاعتراف بالحق النقابى فى تونس (نوفمبر 1932) (37) اذ بادرت التنظيمات النقابية المتواجدة والتابعة الى الكنفدرالية العامة للشغل (س.ج.ت.) أو الكنفدرالية العامة للعمل الموحد (G.G.T.U.) بالعمل على توسيع نشاطها كما قام البعض من العمال التونسيين بتنظيم أنفسهم فى نقابات مستقلة، الا أن القمع الذى الذى تعرضت اليه الحركة الوطنية سنة 1934 شمل كذلك العمل النقابى فركدت الحركة النقابية من جديد. ووجب انتظار سنة 1936 وصول الجبهة الشعبية للحكم فى فرنسا ليسترجع العمل النقابى حركيته فى تونس، فقد توحد النقابيون الشيوعيون والاشتراكيون من جديد ـ على غرار ما وقع فى فرنسا ـ وتقاسموا قيادة فرع س.ج.ت. الذى اغتنم الظروف الجديدة الناتجة عن صعود الجبهة الشعبية الى الحكم ليكثف نشاطه ويجعله يشمل أوسع عدد

---

(37) يقر هذا المرسوم بتطبيق قانون 1884 بتونس ويعترف بحقهم فى الانخراط بالنقابات وتسييرها الا أنه يستثنى من ذلك الموظفين.

ممكن من العمال من ذلك أنه ركز نقابات تابعة له فى جهة المناجم بقفصة (ولم يكن ذلك بالامر الهين نتيجة سيطرة شركة صفاقس ـ قفصة على الجهة) وأطر حركة الاضرابات العديدة التى اندلعت بصفة عفوية (38) فى صائفة 1936 فى جهات تونس (معامل الآجر والاسمنت، البناء...) وبنزرت (المعادن ـ البناء ـ الصيد البحرى) وصفاقس. وتبنى مطالبها الداعية الى سحب القوانين الاجتماعية التى شنتها حكومة الجبهة الشعبية على تونس، وهو ما تم فعلا فى أوت 1936 حيث تم قرار أسبوع الاربعين ساعة والعطلة الخالصة الاجر وتعميم العقود المشتركة، وقد كان لذلك صدى واسع بين العمال التونسيين فانخرط الكثير منهم فى فرع س.ج.ت. على أمل التمتع بالقوانين الجديدة. ومن ناحية أخرى بادر الموظفون التونسيون (البريد ـ العدلية ـ المالية ـ التعليم) بتنظيم أنفسهم بصفة مستقلة فى اطار الجامعة العامة للموظفين التونسيين وقد انعقد مؤتمرها التأسيسى فى 13 ديسمبر 1936.

III تصاعد النضالات العمالية واعادة تكوين جامعة عموم العملة التونسية

لئن تمتع العمال الاجانب وخاصة الفرنسيون منهم بالاجراءات الاجتماعية الجديدة فانها بقيت بالنسبة للتونسيين حبرا على ورق اذ اصطدم تطبيقها بمماطلة الاعراف وأصحاب المؤسسات الاستعمارية. وأمام هذه المماطلة وتزايد تدهور الظروف المعيشية بفعل التضخم المالى

---

(38) H. Ben Achour, Syndicalisme ou nationalisme Le mouvement ouvrier en Tunisie à l'époque du Front populaire (1936 - 1938), memoire de maitrise, Faculté des lettres, Tunis, 1971, P. 24 Dactylographié

اندلعت بداية من أوائل 1937 سلسلة من الاضرابات شنها العمال التونسيون من أجل تطبيق القوانين الاجتماعية الجديدة (أعوان مصلحة الاختصاصات، موظفو بنك القرض العقارى، أعوان السكك الحديدية...) وكانت أعنف الاضرابات هى تلك التى عرفتها جهة المناجم بقفصة.

ففى هذه الجهة التى ركزت عليها س.ج.ت. نشاطها فى بداية 1937 وقامت فيها بدعاية مكثفة من أجل تطبيق القوانين الجديدة اصطدمت مطالب العمال برفض الشركة المنجمية « صفاقس ـ قفصة » تخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه مما دفعهم الى الدخول فى اضراب عام (2 مارس 1937) شمل جميع مناجم الفسفاط بجهة قفصة فكان رد فعل السلط الاستعمارية عنيفا جدا اذ أطلق الجيش وقوات الجندرمة النار على العمال المضربين فى كل من المتلوى والمضيلة فكانت النتيجة سقوط حوالى 20 قتيلا وعدد كبير من الجرحى.

ولئن تبنت س.ج.ت. مبدأ المساواة بين العمال التونسيين والعمال الفرنسيين وتضامنت مع العمال المضربين سواء فى قطاع المناجم وفى غيره من القطاعات فانها لم تبادر بتنظيم هذه التحركات كما أنها لم تتصد بقوة كافية الى القمع الذى تلا هذه الاضرابات. ومن ناحية أخرى لم تعط س.ج.ت. المسألة الوطنية ما تستحقه من اهتمام، رغم أنها كانت ترفع شعارات سياسية بحتة كالتصدى للفاشية ومساندة الجمهوريين الاسبان فى كفاحهم ضد أنصار فرانكو. كل ذلك دفع العمال التونسيين الى التفكير فى ضرورة العمل النقابى المستقل واعادة تكوين جامعة عموم العملة التونسية خاصة وانه كانت توجد فى تلك الفترة عدة نقابات تونسية مستقلة (سائقو

العربات المجرورة عمال سوق الحبوب ...).

وقد تكلف باعادة بناء المنظمة النقابية التونسية جمع من النقابيين منهم من كانوا رفاقا لمحد على أمثال بلقاسم القناوى وعلى القروى ومحمد الغنوشى ومنهم من كان من مناضلى الحزب الحر الدستورى الجديد الذى كان يساند بدوره فكرة احياء العمل النقابى المستقل. وقد تكونت هيئة وقتية لاعداد المؤتمر التأسيسى لجامعة عموم العملة التونسية وبعد عدة اجتماعات تحضيرية شارك فيها نقابيون من تونس العاصمة ومن داخل البلاد انعقد هذا المؤتمر يوم 27 أفريل 1937 وتم انتخاب بلقاسم القناوى كاتبا عاما للجامعة.

IV النشاط النقابى بعد اعادة تكوين جامعة عموم العملة التونسية :

عرفت النضالات النقابية دفعا جديدا بعد احياء جامعة عموم العملة التونسية سواء بقيادة المنظمة النقابية التونسية أو بقيادة س.ج.ت.

وس.ج.ت. الثلاثينات لم تعاد بصفة مباشرة جامعة عموم العملة التونسية مثلما فعلت س.ج.ت. العشرينات بل كانت تدعو الى وحدة العمل النقابى والمواجهة المشتركة للاعراف والسلط الاستعمارية الا أن التنافس اشتد بين المنظمتين من أجل استقطاب الطبقة الشغيلة ولئن استطاعت س.ج.ت. أن تحافظ على أهم مواقعها فى المناجم وفى النقل وفى بعض الضيعات الفلاحية الاستعمارية فى الشمال (39). فان جامعة عموم العملة التونسية تركزت بالخصوص فى القطاعات

(39) H. Ben Achour, Op. cit P 39

التقليدية (الصناعات الحرفية، نقل وتجارة المنتوجات الفلاحية). (40) ورغم أنها توصلت الى أن تجمع حولها نسبة هامة من العمال التونسيين وخاصة بجهتي تونس وبنزرت فان عدد المنخرطين بها بقى اقل بكثير من منخرطى س. ج. ت. (41) وامتد التنافس بين المنظمتين النقابيتين الى المبادرة بالقيام بتحركات نقابية من أجل تحسين الاجور خاصة بعد تفاقم تدهور الحالة الاجتماعية بالبلاد فعرفت بذلك صائفة 1937 تصاعدا كبيرا لحركة الاضرابات المطلبية. اذ نظمت س.ج.ت. عدة اضرابات بالضيعات الاستعمارية بجهات بوسالم وجندوبة وباجة وكذلك فى قطاعات البريد والسكك الحديدية والبناء كما قادت جامعة عموم العملة التونسية عدة تحركات شملت قطاعات عديدة من ذلك العربات المجرورة، وسوق الحبوب، والتبغ والوقيد، وحضائر اصلاح السفن. وقد واجهت السلط الاستعمارية جل الاضرابات التى انتظمت فى اطار المنظمة النقابية التونسية باستعمال القوة وخاصة بجهة بنزرت من ذلك مثلا اطلاق النار على المضربين بحضائر الماتلين مما نتج عنه سقوط قتيل واحد وعدد من الجرحى. واحتجاجا على هذا القمع قررت جامعة عموم العملة التونسية تنظيم اضراب عام ليوم 4 أوت 1937 وقد شاركت س.ج.ت. فى هذا الاضراب.

V مصاعب جامعة عموم العملة التونسية ونهاية ثانى تجربة نقابية مستقلة

رغم نجاح جامعة عموم العملة التونسية فى تاطير نسبة هامة من

(40) M. Fakhafakh, les évenements d'Avril et la Réalité Tunisienne, Memoire pour le C A R, Faculté des lettres Tunis 1980, P: 86, Dactylcgraphié

(41) Idem, p. 86

العمال التونسيين وفى قيادة عدة تحركات نقابية فانها مـا لبثت ان اصبحت تتخبط فى صعوبات متزايـدة ناتجة عـن الانقسامات التى صارت تمزقها بفعل تازم علاقاتها مع الحزب الدستورى الجديد مما سهل على السلط الاستعمارية ضربها.

لقد ساند الحزب الدستورى الجديد منذ البداية فكرة انشاء نقابات تونسية مستقلة وشجع على احياء جامعة عموم العملة التونسية وكان الكثير من اطارات الجامعة من العناصر المنتمية الى الحزب، كما وقف الى جانب كل التحركات التى قامت بها. وتندرج هذه المساندة ضمن توجه الحزب الرامى الى التغلغل فى الاوساط الشعبية وتعبئتها لواجهة النظام الاستعمارى خاصة بعد فشل تجربة الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية الا أن بعض العناصر القيادية فى جامعة عموم العملة التونسية ومنها بلقاسم القناوى لم تكن تحبذ اقحام المنظمة النقابية فى هذه المواجهة وتريد ابقاءها بعيدة عن خضم الصراع السياسي.

وقد ادى هذا الاختلاف فى التوجه بين الحزب والجامعة الى تـأزم العلاقة بينهما من ذلك ان الجامعة قد رفضت المشاركة فى الاضـراب العام الذى دعا اليه الحزب ليوم 20 نونمبر 1937 للاحتجاج على القمع الذى تعرض اليه الوطنيون فى المغرب وفى الجزائر. ونتيجة لذلك لم يكن الاضراب ناجحا بما فيه الكفاية مما وطد الوعى لدى زعماء الحزب الدستورى الجديد بان العمل السياسى الوطنى يبقى محدود النتائج اذا لم يكن معاضدا من قبل الطبقة الشغيلة ودفعهم ذلك الى التفكير فى وضع قيادة جديدة على رأس المنظمة النقابية التونسية تكون ملتزمـة بتوجـه الحـزب.

وقد تأكدت لهم ضرورة ذلك اثر احداث بنزرت التى جدت فى

مطلع 1938، فقد نظم الحزب فى هذه المدينة يوم 8 جانفى 1938 اضرابا ومظاهرة احتجاجا على اعتقال احد مناضليه النشيطين (حسن النورى) وابعاده الى الجزائر وواجهت السلط الاستعمارية المظاهرة بالعنف مما ادى الى سقوط عدد من القتـلى والجرحى ورغم ان حسن النورى كان كذلك مسؤولا عن فرع جامعة عموم العملة التونسية ببنزرت فان المنظمة النقابية رفضت المشاركة فى هذا التحرك وأعلنت عدم تضامنها مع المضربين والمتظاهرين.

فقام الحزب نتيجة لكل ذلك بتحريض مناضليه المتواجدين بهيا كل الجامعة على المطالبة بمؤتمر استثنائى وفعلا انعقد هذا المؤتمر يوم 29 جانفى 1938 على أساس مناقشة المشاكل المالية التى كانت تعترض المنظمة النقابية، الا انه سرعان ما تحول المؤتمر الى صراع بين النزعه المواليـة للحزب وكانت معززة بحضور عدة عناصر دستوريه قياديه مثل صالح بن يوسف والمنجي سليم والهادى نويرة والنزعه التى يمثلها الفنـاوى وقد تغلبت النزعة الاولى اذ تم انتخاب الهادى نويرة فى جو من الفوضى امينا عاما للجامعة بينما انسحب القناوى ومناصروه طاعنين فى شرعية العملية وتسابق الطرفان الى التشاكى لدى السلطة الاستعمارية التى اغتنمت هـذه الخلافـات لتقضي على المنظمـة النقابيـة التـونسيـة. فقامت بحل نقابات جهة بنزرت، وكانت مـن أنشط النقابـات، كما حجرت على جامعة عموم العملة التونسية كل اشكال الاجتماعات

وجاء القمع الذى تعرضت له الحركة الوطنية اثر أحداث أفريل 1938 ليجهز نهائيا على ثانى تجربة نقابية تونسية مستقلة. ولم يبق فى الساحة مـرة اخرى الا س. ج. ت الا انها كانت قـد انهكتهـا الصراعات بيـن الشيوعيين والاشتراكيين ولم تسلم بدورها من القمع اذ وقع حلهـا

سنة 1940 اثر انتصاب حكومة فيشي في فرنسا.

تمت محاولة اعادة بناء جامعة عموم العملة التونسية فى ظروف تبدو مواتية أكثر (الاعتراف بالحق النقابى ـ مساندة الاحزاب الوطنية ـ توسع القاعدة العمالية، تطور الوعى النقابى والوطنى،.. صعود الجبهة الشعبية الى الحكم فى فرنسا)، الا ان هذه المحاولة قد فشلت لانها زيادة عن القمع الاستعمارى لم تستطع ان تلائم بصفة صحيحة بين النضال الاجتماعى والنضال السياسى، وسيستخلص فيما بعد النقابيون والوطنيون التونسيون الدروس من هذه التجربة الثانية ليركزوا على اسس متينة منظمة نقابية تساهم بصفة فعالة فى حركة التحرر الوطنى : الاتحاد العام التونسى للشغل.



المرحلـة الثانيـة :

الحركة النقابية والكفاح الوطني

(من نهاية الحرب العالمية الثانية الى 1954)

عرفت الحركة النقابية دفعـا جديدا اثـر الحرب العالميـة الثانيـة، وقد أخـذت بعدا وطنيا واضحـا وذلك بتاسيس الاتحاد العام التونسى للشغل الذى لعب دورا بارزا فى حركة التحرر الوطنى بنضالاتـه الاجتماعيـة والسياسيـة.

النشــاط النقابى بعيد الحــرب
وقيام الاتحاد العــام التونسى للشغل

I الظروف العامة لتطور الحركة النقابية بعد الحرب :

1) تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة :

لم تبق البلاد التونسية خـارج نطاق الحرب العالمية الثانية اذ دارت بها معارك عنيفة بين جيوش الحلفاء (الولايات المتحدة الامريكية، انقلترا، فرنسا) وقوات المحور (المانيا ـ ايطاليا) مما نتج عنه خسائر جسيمة لحقت الارواح والتجهيزات الاساسية (طرقـات ـ جسـور ـ مبانى ...)، وصادفت فترة ما بعد الحرب سنوات متتالية (1944ـ1948) من الجفـاف نتج عنها انخفاض كبير فى المحاصيل الزراعية وخاصـة الغذائية منها فظهرت المجاعة وتفاقمت ظاهرة النزوح الريفى نحو المدن ومن ناحية اخرى انتشرت البطالة على نطاق واسع وعرفت الاجـور تقهقـرا ملحوظا بالقياس الى ارتفـاع الاسعار اذ انخفضت القـدرة الشرائية للعمال بنسبة 28 ٪ بين سنتى 1938 و 1948 (1) هذا الى جانب تكثيف عملية تفقير أوسع الفئات الشعبيـة نتيجة مضاعفـة الاستغلال الاستعمارى اذ عملت فرنسا على المزيد من احكام سيطرنها على ثروات البلاد لتعويض الخسائر التى لحقتها من جراء الحرب.

2) تغيـر الاوضـاع السياسيـة :

احدثت الحـرب العالمية الثانية تغيـرات هامـة على الاوضـاع السياسية العالمية فقد تم القضاء على الفاشية فى أبشع مظاهرهـا

---

(1) Paul Sebag, Op. cit, P. 168

وبرز الاتحاد السوفياتى كقوة عظمى كما تدعم مركز الولايات المتحدة كقوة عالمية بينما خرجت مرة اخرى البلدان الاوروبية الاستعمارية (انقلترا ـ فرنسا) منهكة القوى من الحرب. وانقسم العالم الى معسكرين متقابلين المعسكر الاشتراكى ويقوده الاتحاد السوفياتى والمعسكر الغربى الراسمالى وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية. اما المستعمرات فقد عرفت بها حركات التحرر تصاعدا كبيرا وتوصلت الى تحقيق عدة انتصارات من ذلك اعلان استقلال سوريا ولبنان (1943) والهند (1947) واندونيسيا (1949) ونجاح الثورة فى الصين (1949) وانتصارات الوطنيين فى فيتنام. الا انه فى نفس الفترة استطاعت الحركة الصهيونية بمساندة البلدان الاستعمارية ان تقيم دولة اسرائيل فى فلسطين على حساب حقوق الشعب الفلسطينى.

وكان لكل هذه الاحداث صدى واسع فى تونس، فعملت القوى الوطنية على جمع شتاتها واعادة تنظيم نفسها بعد ان استطاعت ان تحافظ على وجودها رغم القمع الذى لحقها قبيل واثناء الحرب. فقد توصل الحزب الدستورى الجديد فى اواخر الاربعينات بعد فترة من الضعف الى استرجاع دوره القيادى فى الحركة الوطنية بعد ان زاد تغلغله فى الجماهير الشعبية وذلك بمد فروعه داخل البلاد وانشاء منظمات رافدة له كاتحاد الصناعة والتجارة واتحاد المزارعين... كما اصبح له صدى على المستوى العالمى بفضل تكثيف الدعاية فى الخارج وظهرت الى جانب الحزب الدستورى الجديد بالاضافة الى الحزب القديم تجمعات واتجاهات سياسية جديدة مثل الحركة الزيتونية (وتضم قدماء جامع الزيتونة وطلبته) والحركة المساندة لفلسطين والحركة المطالبة

بعودة المنصف باى (2). أما الحزب الشيوعى التونسى ولئن تدعم وجوده على الساحة السياسية بعد الحرب نتيجة صموده أمام القمع الا أنه تخلى سنة 1936 عن ذلك المطلب الذى كان هو أول من رفعه فى بداية العشرينات مطلب الاستقلال الوطنى، وأصبح يدعو قبيل الحرب وأثناءها الى تكريس كل الجهود لمقاومة الفاشية والنازية ولما انتهت الحرب صار يربط تحرر الشعب التونسى بتحرر الشعب الفرنسى من ربقة الرأسمالية مبشرا بقيام « وحدة أخوية » بين الشعبين. وكان ذلك من الاسباب التى منعت من أن تكون له قاعدة شعبية عريضة رغم أنه عاد، بداية من 1946، الى رفع شعار الاستقلال الوطنى.

وقد حاولت فى البداية كل هذه التشكيلات والاتجاهات السياسية توحيد جهودها لمقاومة الهيمنة الاستعمارية فأصدرت فى أوائل 1945 « بيان الجهة التونسية » الذى طالبت فيه بالاستقلال الداخلى واقامة مؤسسات ديمقراطية فى البلاد وتوصلت فى أوت 1946 الى عقد مؤتمر مشترك نادت فيه بالاستقلال التام.

وتدعمت هذه الحركية الجديدة التى عرفها النضال الوطنى بتنشيط الحركة النقابية وتأسيس الاتحاد العام التونسى للشغل.

II قيام الاتحاد العام التونسى للشغل:

تمكنت هياكل س.ج.ت. بالبلاد التونسية من المحافظة على وجودها فى السرية رغم القمع الذى تعرضت له أثناء الحرب. مما

(2) كان المنصف باى قوى التعاطف مع الحركة الوطنية وقد قامت السلطات الاستعمارية بخلعه عن العرش متهمة اياه بالتعاون مع قوات المحور وقد عوضته بالامين باى.

جعلها تستعيد نشاطها بسرعة اثر خروج قوات المحور من البلاد سنة 1943. وقد لعب النقابيون الشيوعيون دورا أساسيا فى اعادة بناء هياكل المنظمة النقابية (3) مما مكنهم من الفوز بقيادتها اثر أول مؤتمر لها بعد الحرب فى 18 مارس 1944.

وكان نقابيو جهة صفاقس من التونسيين ـ وكانوا قد تميزوا بنشاط ملحوظ بعد الحرب اذ توصلوا الى قيادة أهم الهياكل النقابية بالجهة (البلدية، السكك الحديدية، الاشغال العامة) قد رشحوا فرحات حشاد (4) أثناء هذا المؤتمر لعضوية قيادة س.ج.ت. الا أنه لم يقع انتخابه. وقد دفعهم ذلك، بالاضافة الى انتصار الشيوعيين فى المؤتمر وما سيترتب عنه من انقياد المنظمة النقابية الى مواقف الحزب الشيوعى التونسى الداعية آنذاك الى مضاعفة المجهودات من قبل العمال لتعجيل انتصار الحلفاء على قوى المحور الى الانسلاخ عن س.ج.ت. اذ بادروا حال رجوعهم من المؤتمر بحل النقابات التى كانوا يتولون قيادتها.

وبعد فترة من الركود عرفها العمل النقابى بجهة صفاقس بدأ التفكير فى اقامة نقابات مستقلة عن س.ج.ت. على غرار نقابة عمال

---

(3) M. Kraïem, La Classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939 - 1952) , Tunis 1980, p. 100

(4) ولد فرحات حشاد سنة 1914 بقرية العباسية بجزر قرقنة وبعد أن تحصل على الشهادة الابتدائية انقطع عن متابعة تعليمه ليشتغل كعون بشركة النقل بالساحل أين بدأ كذلك نشاطه النقابى وأصبح الكاتب العام لنقابة أعوان الشركة المنضوية تحت س.ج.ت. ثم أصبح فيما بعد عضوا بالهيئة الادارية لـ س.ج.ت. (1938) واثر الحرب ساهم فرحات حشاد فى اعادة تنظيم هياكل س.ج.ت. بجهة صفاقس وأصبح الكاتب العام لفرعها بالجهة.

وأعوان شركة صفاقس ـ قفصة التى وجدت منذ جانفى 1944 ولم تكن السلط الفرنسية تعارض مثل هذا المشروع (5) اذ أنها كانت تراهن على تقسيم الحركة النقابية وبعد مشاورات واسعة قام بهـــا فرحات حشاد ورفاقه أمثال الحبيب عاشور وعبد العزيز بوراوى تم بصفاقس بعث اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب فى 9 نوفمبر 1944 وقد ضم عدة نقابات مثل الاشغال العامة والسكك الحديدية والبريـد والنقل والميناء وانتخب فرحات حشاد كاتبا عاما له.

وقد عمل فرحات حشاد، بصفة موازية لنشاطه من أجل تركيز اتحاد النقابات بالجنوب الذى أقيمت له فروع فى كل من قـابس وقفصة، على تأسيس اتحاد النقابات المستقلة بالشمال الذى أعلن على على تكوينه بصفة رسمية فى ماى 1945 بتونس العاصمـة وانضمت اليه عـدة نقابـات مثل الاشغـال العامـة والقمـارق والعـربـات المجرورة والمخابـز...

وقد ركز النقابيون المستقلون نشاطهم الدعائى فى البداية على ضرورة فصل العمل النقابى عن العمل السياسى (6) والاهتمام أساسا بتحسين الظروف المادية للعمال التونسيين (الزيادة فى الاجور والمنح العائلية، مراجعة العقود المشتركة ...) وكان لذلك تأثير واســع على العمال التونسيين فتوالى انشاء النقابات المستقلة التى انضمت الى اتحاد النقابات المستقلة بالشمال أو بالجنوب.

---

(5) A. Ben H'Mida le Syndicalisme Tunisien de la 2ème guerre mondiale à l'autonomie interne, Thèse de 3ème cycle1978, dactylographié, p. 81

(6) Idem, p. 83

ثم اتجهت الجهود الى اقامة منظمة نقابية مركزية تجمع النقابات المستقلة بالبلاد، وقد قام فرحات حشاد لهذا الغرض بمشاورات مكثفة مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين.

وأدت هذه الجهود الى عقد مؤتمر يوم 20 جانفى 1946 جمــع نوابا عن النقابات المنضوية تحت لواء اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب واتحاد النقابات المستقلة بالشمال وعن الجامعــة العامــة للموظفين التونسيين انبثق عنه الاتحاد العام التونسى للشغل وانتخب فرحات حشــاد كاتبــا عاما لــه.

~~~~~~~~~~

ان قيام الاتحاد العام التونسى للشغل يمثل امتدادا للمحاولتين اللتين وقعتا فى العشرينات (7) والثلاثينات لبناء منظمة نقابية وطنية مستقلة عن المنظمات النقابية الاجنبية وقد نجحت المحاولة الثالثــة اذ سيصبح الاتحاد العام التونسي للشغل أحد الركائز الاساسيــة للحركة الوطنية وسيقترن لديه النضال الاجتماعى بالنضال السياسى اقترانا يجعل منه قوة فعالة فى الصراع ضد الاستغلال الرأسمالى والهيمنــة الاستعمــاريــة

---

(7) كانت توجد فى قاعة المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام التونسى للشغل صورة كبيرة لمحمد علي.
~~~~~~~~~~

النضـــالات النقــابيـــة

I الحركة النقابيـة والنضـال الاجتمـاعى :

نتج عن الازمة الاقتصادية والاجتماعية (انتشار البطالة، تدهور المقدرة الشرائية، تفشى المجاعة ...) التى تلت الحرب تصاعد الكفاح الاجتماعى الذى طغى على الفترة بين 1946 ـ 1949، ولئن لعب الاتحاد العام التونسى للشغل دورا أساسيا فى ذلك فان فرع س.ج.ت. الذى أصبح فيما بعد يسمى الاحاد النقابى لعملة القطر التونسى (U.S.T.T.) كان حاضرا فى الصراع (8) مما جعل مسألة الوحدة النقابية تطرح بحدة فى خضم النضال الاجتماعى.

1) العلاقة بين الاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسي ومسألة الوحدة النقابية :

استطاع الاتحاد العام التونسى للشغل أن يستقطب أعـــدادا متزايدة من العمال التونسيين وأصبح بعد أقل من سنتين يضـــم حوالى 80.000 منخـرط (9).

وقد صاحب توسع قاعدة الاتحاد العام التونسى للشغل تقهقـر فرع س.ج.ت. بين العمال التونسيين الذين انسلخوا منه بأعـــداد

---

(8) وجدت الى جانب الاتحاد التونسى للشغل والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى منظمات نقابية أخرى مثـل « القـوى العماليـة » (G.G.T - F.O) و « الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين » (C.F.T.C) غير أن هذه النقابات كان اشعاعها محدودا اذ كان يقتصر على بعض الموظفين التونسيين.

(9) Les Congrès de l' U G T T, (1946 - 1978) C D N, 1981 Vol. I p. 17

وافرة. وكان هذا الانجراف أحد الاسباب التى دفعته الى الاستقلال تنظيميا عن س.ج.ت. الفرنسية فى 27 أكتوبر 1946 فأصبح يدعى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى وانتخب على السعداوى وهو شيوعى تونسى كاتبا عاما لـه.

الا أن الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى استطاع أن يحافظ على قاعدة عريضة بين عمال المناجم بينما بقى تواجد الاتحاد العام التونسى بهذا القطاع محدودا نسبيا ويعود ذلك الى التقاليد النضالية التى كان قد اكتسبها فرع س.ج.ت. به (اضرابات 1937، تبنى مطالب العمال ومواجهة الشركة الاحتكارية « صفاقس ـ قفصة » ...)

وقد تناصبت المنظمتان فى البداية العداء الا أنه سرعان ما أصبحت مسألة الوحدة النقابية ملحة أمام تفاقم الازمة الاجتماعية وتصلب الاوساط الرأسمالية الاستعمارية فبادر فرع س-ج-ت فى جويلية 1946 بأن اقترح على الاتحاد العام التونسى للشغل العمل المشترك من أجل الرفع فى الاجور والمنح العائلية وتحسين التشريعات الاجتماعية فكان رد الاتحاد اقتراح وحدة عضوية بين المنظمتين النقابيتين. وفعلا تم الاتفاق بين الطرفين على عقد مؤتمر حدد تاريخه بـ 15 سبتمبر 1946 يقع فيه ادماج المنظمتين فى اطار منظمة واحدة يطلق عليها « الاتحاد القومى التونسى للشغل ».

لكن الاتحاد وضع فيما بعد ثلاثة شروط لتحقيق هذه الوحدة وهى ادماج س.ج.ت. (وقد تحولت فى الاثناء الى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى) فى صلب الاتحاد العام التونسى للشغل وجعل المناصب القيادية حكرا على التونسيين واستعمال اللغة العربية كلغة

رسمية للمنظمة النقابية. وقد رفض الاتحاد النقابى هذه الشروط ورغم تواصل المفاوضات، والمساعى التى قامت بها الجامعة النقابية العالمية (F.S.M.) (10) فى هذا الاتجاه، ورغم أن مؤتمرات كل من المنظمتين ما انفكت تطالب بالوحدة فان ذلك لم يؤد الى نتائج عملية ولم تقع الوحدة النقابية.

الا أنه ولئن لم تتحقق الوحدة العضوية بين الاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى فانهما توصلا فى عدة مناسبات الى القيام بتحركات موحدة من أجل مطالب مشتركة مما ضمن لهذه التحركات الفاعلية والنجاح.

2) النضالات الاجتماعية :

قضى الاتحاد العام التونسى للشغل فترة من الزمن تحاشى فيها الدخول فى صدام مع السلط الاستعمارية وذلك لاستكمال بنائه ثم دخل بقوة الصراع الاجتماعى وكانت البداية الفعلية لذلك.

---

(10) انعقد المؤتمر التأسيسى للجامعة النقابية العالمية بباريس بعد الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر 1954 وكانت تهدف الى تجميع كل المنظمات النقابية فى العالم بقطع النظر عن الجنسيات والاديان والاتجاهات السياسية من أجل التصدى للفاشية والدفاع عن الديمقراطية والسلم فى العالم وتدعيم التضامن العمالى الاممى. وقد قدم الاتحاد العام التونسى للشغل فور تأسيسه مطلبا للانخراط فى المنظمة العالمية مؤكدا بذلك البعد الاممى للعمل النقابى الوطنى الا أن وجود منظمة نقابية منافسة الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى الذى قدم بدوره مطلبا مماثلا عطل قبول هذا الطلب الى جانفى 1949 عندما تمت الموافقة على انخراط الاتحاد العام التونسى للشغل بالجامعة النقابية العالمية.

الاضراب العام الذى شنه الاتحاد الجهوى للشغل بصفاقس بالجهة فى 28 جوان 1946 احتجاجا على رفض السلط الاستعمارية قبول ممثل الاتحاد فى اللجان الجهوية الخاصة بالشغل والاجور (11) وقد لقى هذا الاضراب الذى كاد أن يتحول الى مواجهة دموية بمعمل الجلد مساندة كبيرة من قبل الاهالى مما جعل السلط الاستعمارية تلبى مطلب المضربين وتعترف بالاتحاد العام التونسى للشغل كطرف فى المفاوضات الاجتماعية. وقد تصاعد الصراع فيما بعد وقاد الى أول محنة عرفها الاتحاد العام التونسى للشغل فى مواجهته للسلط الاستعمارية وهى أحداث 5 أوت 1947. فقد ازداد الوضع الاجتماعى تدهورا مع مطلع 1947 نتيجة الارتفاع المتزايد للاسعار وعرفت البلاد سلسلة من الاضرابات (منجم المضيلة، معمل الاسمنت بالخروبة، معمل الاسمنت بجبل الجلود...) من أجل الزيادة فى الاجور مما دفع الاتحاد الى المطالبة بترفيع عام فى الاجور على أساس 6.000 فرنكا للاجر الادنى وهو ما رفضه الاعراف والسلط الاستعمارية. وأمام هذا الرفض قرر الاتحاد القيام باضراب عام لا نهائى بداية من 4 أوت 47. ونجح الاضراب نسبيا غير أنه تحول الى مواجهة دموية بمدينة صفاقس حيث أن السلط الاستعمارية قد قررت تسخير أعوان شركة صفاقس ـ قفصة بالسكك

---

(11) كانت السلط الاستعمارية تنظر فى البداية بعين الرضا الى انفصال النقابيين التونسيين عن س.ج.ت. وتأسيس منظمة نقابية منافسة للمنظمة الشيوعية الا أنها سرعان ما تفطنت الى التوجه الوطنى الذى اتخذه العمل النقابى المستقل وخاصة اثر اكتشافها لمشاركة الحبيب عاشور فى تنظيم هجرة الحبيب بورقيبة الى المشرق (مارس 1945)، فبدأت بمضايقة هذا العمل واقامة العراقيل أمامه.

الحديدية وضمان النقل الحديدى بالقوة وأمام تصدى المضربين لذلك تدخل الجيش وأطلق عليهم النار وكانت النتيجة سقوط حوالى ثلاثين قتيلا و150 جريحا من بينهم الحبيب عاشور الكاتب العام الجهـــوى للشغل بصفاقس آنذاك. وأمام شدة القمع قرر الاتحاد الغاء الاضراب العام اللا نهائى خاصة وأنه وجد نفسه منفـردا فى المواجهـة اذ أن الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى كان قد قاطع الاضراب واعتبره مغامرة.

ورغم عنف القمع الذى تعرض لـه الاتحـاد فى 5 أوت فانـه استطاع أن يحافظ على وجوده، وقد استخلص الدروس من هذه الاحداث اذ عمل فى الفترة اللاحقة على عدم الانفـراد فى مواجهـة النظـام الاستعمارى وعلى أن تكون تحركاته فى اطار أوسع.

وفعلا حصل بينه وبين الاتحاد النقابى لعلمة القطر التونسى فى أوائل خريف 1948 اتفاق على العمل المشترك من أجل تحقيق زيادة الاجور بنسبة 70٪ وربطها بالاسعار وتحقيق بعض المطالب الاخرى. وفى هذا الاطار عرفت البلاد موجة من الاضرابات (موانىء بنزرت والعاصمة وصفاقس، مناجم المضيلة والمتلوى والقلعة الجرداء، مخازن الحبـوب والمطاحن بتـونس ...)

وأمام رفض السلط الاستعمارية تلبية مطالب العمال بصفـة مرضية اذ أنها قامت بترفيع الاجور بنسبة 25٪ فقط فان حركـة الاضـرابات تواصلت وازدادت حـدة فى ربيـع 1949 مع تحركـات عمال المناجم. فقد انطلقت هذه التحركات باضراب عمال منجم المتلوى بداية من 18 فيفرى 1949 ومن هناك اتسعت الى بقية المراكز المنجمية

بجهة قفصة وقد تكونت لجان مختلطة من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي لتأطير هذه الاضرابات. وأمام مماطلة الادارة وتعنت شركة صفاقس ـ قفصة تواصل الانقطاع عن العمل وفي 7 مارس انضم الى الحركة عمال بقية المناجم بالبلاد (الجريصة، القلعة الجرداء، نبر ...) وقد لقيت هذه الحركة مساندة واسعة اذ نظم الاتحاد العام حملة تضامن تمثلت بالخصوص في فتح اكتتاب للتبرع بيوم عمل لفائدة العمال المضربين وتجاوزت المساندة البلاد التونسية اذ شارك في التبرع طلبة شمال افريقيا وعمال المناجم بفرنسا. وبعد 45 يوما من الاضراب استجابت السلط الاستعمارية وشركة صفاقس ـ قفصة لجزء هام من مطالب العمال.

ولم تقتصر النضالات النقابية التي عرفت تصاعدا كبيرا في أواخر الاربعينات وبداية الخمسينات على عمال المدن والمناجم اذ تكثفت كذلك، وفي نفس الفترة، تحركات العمال الفلاحين من أجل الزيادة في الاجور والتمتع بالمنح العائلية وتحديد ساعات العمل، وقد عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على التواجد بين عمال الضيعات الاستعمارية واستطاع أن يؤطر جزءا هاما منهم وهيأهم بذلك للتحرك الجماعي والمنظم وفعلا اندلعت في نوفمبر 1949 موجة أولى من الاضرابات في ضيعات المعمرين بجهة الشمال الغربي (جندوبة ـ باجة) واجهتها السلط الاستعمارية بالعنف وصاحبتها اعتقالات عديدة في صفوف المضربين. وفي برج السدرية تدخلت الجندرمة لفك الاضراب بالقوة (5 جانفي 1950) مما أسفر عن مقتل عاملين وعدة جرحى كما كانت المواجهة دموية في ضيعة النفيضة فقد شن العمال اضرابا بداية من 26 أكتوبر 1950 ودام الاضراب قرابة الشهر وتدخل الجيش

وأطلق النار على المضربين فسقط خمسة قتلى وحوالى ثلاثين جريحا. فرد الاتحاد العام التونسي للشغل الفعل باعلان الاضراب العام فى البلاد تضامنا مع عمال ضيعة النفيضة الذين رفضوا العودة الى العمل رغم عنف المجزرة قبل تحقيق مطالبهم مما اضطر الحكومة الى اعلان زيادة فيالاجور بنسبة 17٪.

استطاع، اذن، الاتحاد العام التونسي للشغل بالاشتراك فى بعض الاحيان مع الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسي ان يقود كفاح العمال التونسيين من أجل تحسين أوضاعهم المادية وقد توصلوا رغم حدة القمع الذى جابهت به السلط الاستعمارية اضراباتهم الى تحقيق عدة عدة مكاسب فى هذا المجال تمثلت بالخصوص فى فرض زيادات متتالية للاجور. الا أن هذا النضال النقابى الذى كان يقع فى اطار نظام استعماري أخذ حتما بعدا تجاوز المطالب المادية، فترافق النضال الاجتماعى مع النضال السياسى وانصب فى تيار الكفاح الوطنى.

II الحركة النقابية والكفاح السياسى :

ان مشاركة النقابيين فى النضال السياسى تطرح مسألة علاقة المنظمات النقابية بالاحزاب والتيارات السياسية المتواجدة فى البلاد آنذاك.

1) علاقة المنظمات النقابية بالاحزاب والتيارات السياسية :

أصبح فرع س.ج.ت. بعد الحرب ثم فيما بعد الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسي وثيق الارتباط بالحزب الشيوعى مما جعله يتحمل نتائج مواقف هذا الحزب سواء الصحيح منها أو الخاطىء، بينما

الامر يختلف بالنسبة لعلاقة الاتحاد العام التونسى للشغل ببقية الاحزاب والتيارات السياسية اذ أنه نشأ مستقلا عن كل هذه الاحزاب والتيارات بما فيها الحزب الدستورى الجديد (12) الا أن ذلك لم يمنع مع مرور الزمن من قيام تحالف متين بين الاتحاد والحزب لمقاومة الهيمنة الاستعمارية وكان هذا التحالف (وهو يختلف عن التبعية اذ كانت سلطة القرار بيد النقابيين) يستند الى عوامل مشتركة او متقاربة بين المنظمتين وأهمها وحدة الهدف (الاستقلال الوطنى)وتقارب الانتساب الاجتماعي (الطبقة الشغيلة ـ الفئات الاجتماعية الصغرى والمتوسطة، وتجانس المواقف الايديولوجية والسياسية (التأكيد على ضرورة الوحدة القومية فى مواجهة الهيمنة الاستعمارية، التعويل على نصرة بعض القوى المناهضة للاستعمار فى العالم الغربى، اعتماد سياسة المراحل...) وقد ترجم هذا التحالف بين الاتحاد والحزب بقيام تنسيق مستمر بينهما في كفاحهما ضد الهيمنة الاستعمارية.

أما علاقة الاتحاد بالتيارات السياسية الاخرى فانها لم تكن بنفس المتانة التى كانت عليها علاقته بالحزب الدستورى الجديد، فقد كان النقابيون محترزين ازاء التيار الزيتونى (13) وكذلك ازاء لحزب الدستورى القديم بحكم أن هذين الاتجاهين كانا ينتميان لى البورجوازية التقليدية، كما أنهم لم ينسوا للحزب الدستورى القديم

---

(12) A. Ben Hmida, Op. cit p. 119

(13) رغم أن الفاضل بن عاشور ممثل هذا التيار قد ترأس المؤتمر التأسيسى للاتحاد وانتخب رئيسا له فان ذلك كان ظرفيا اذ سرعان ما حذف هذا المنصب وانفرد فرحات حشاد بتسيير المنظمة النقابية.

خذلانــه لحركة محمــد عــلى (14).

وقد تميزت كذلك العلاقة بين الاتحاد العام التونسى للشغـل والحزب الشيوعى بالاحتراز المتبادل ويرجع ذلك الى تخلى الحـــزب الشيوعى لفترة معينة عن مطلب الاستقلال الوطنى والى أن الاتحاد كان يعول على مساندة القوى التحررية فى المعسكـر الغربى وخاصة فى الولايات المتحدة مما جعله يبدو للشيوعيين وكأنه معاد للشيوعية ومنحاز للغرب فى مناهضته للمعسكر الاشتراكى (15).

الا أن هذه الاحترازات لم تمنع الاتحاد من المشاركة مع هـــذه التيارات والاحزاب (الحزب الدستورى القديم، الحزب الشيوعى...) فى تحركات وأعمال مشتركة حتمتها ظروف العمل السياسى ومواجهـة الاستعمار.

2) التحــركــات السيــاسيــة :

لئن أعلن النقابيون التونسيون اثر انسلاخهم عــن س.ج.ت. أنهم يريدون فصل العمل النقابى عن المطالب السياسية ولئن اقتصرت لوائح المؤتمر التأسيسى للاتحاد على المطالب الماديــة كالزيــادة فى الاجور والضغط على الاسعار (16) ولم تحتو على مطالب ذات طابـع سياسى واضح فان ذلك لم يكــن الا ظرفيــا (أو تكتيكيا ؟) اذ أن الاتحاد سرعان ما انخرط فى العمل السياسى وتعاظم دوره في هذا الميدان مع احتداد الصراع ضد الهيمنــة الاستعماريــة وتجــلى ذلك سواء فى اللوائح الصادرة عن مؤتمراتــه اللاحقــة أو فى الاعمــال

(14) M. Kraïem, Op. cit p. 204

(15) A. Ben Hmida, Op. cit pp 184...

(16) Les Congrès de l' U G T T..., Op. cit, pp 8...

السياسية التى بادر بالقيام بها أو شارك فيها.

فقد تضمنت لوائح المؤتمر الثاني للاتحاد (19 ـ 20 ـ 21 ديسمبر 1947) المطالبة بانهاء حالة الحصار التى كانت عليها البلاد والغاء الحكم العسكرى بالجنوب التونسى (17) كما أصدر المؤتمرون لائحة مساندة للعمال الفلسطينيين فى كفاحهم ضد الصهيونية (18) وعبروا من ناحية أخرى فى برقية الى الجامعة النقابية العالمية (F.S.M.) عن « تضامنهم مع الطبقة العاملة فى العالم فى تصديها للامبريالية والاستغلال الرأسمالى » (19).

أما اللائحة العامة للمؤتمر الثالث (15 ـ 16 ـ 17 أفريل 1949) فقد طالبت بتعويض المجلس الكبير بمجلس وطنى منتخب ومسؤول أمام الشعب التونسى وتكوين حكومة تتمتع بكل الصلاحيات التى تتمتع بها الحكومة الديمقراطية كما احتوى التقرير الادبى على فقرة تبرز اهتمام الاتحاد بالسلم العالمية وتدعو الى التصدى للقوى الرجعية التى تعمل من أجل ضرب هذه السلم العالمية (20).

وبلور المؤتمر الرابع (29 ـ 30 ـ 31 مارس 1951) برنامجا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا متكاملا للخروج بالبلاد من الحالة التى كانت عليها وينطلق هذا البرنامج من ضرورة التخلص من الهيمنة الاستعمارية واقامة سلطة وطنية كشرط لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى (21).

---

(17) Idem pp 23...
(18) M. Kraïem, Op. cit, p. 187
(19) Les Congrès ... Op. cit, p. 21
(20) Idem, p. 48
(21) Idem, pp. 72...

ولم يقتصر النضال السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل على اصدار اللوائح بل تجسد أيضا على مستوى الفعل ومن أبرز معالمه مشاركة فرحات حشاد ـ ولم تمض فترة طويلة على قيام الاتحاد ـ في « مؤتمر الاستقلال » الذى انعقد بالعاصمة في 26 أوت 1946 وضم ممثلين عن مختلف الاتجاهات والاحزاب السياسية التونسية، وقد توصلوا الى المصادقة على وثيقة تطالب بالاستقلال قبل أن تداهمهم الشرطة وتعتقل عددا منهم، ورد الاتحاد الفعل بأن نظم اضرابا عاما بمشاركة الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسي يوم 30 أوت 1946 احتجاجا على الاعتقالات وانتهاك الحريات الديمقراطية. كما شارك الاتحاد في تكوين اللجنة التونسية للدفاع عن السلم الى جانب الحزب الشيوعى التونسي والحزب الدستورى الجديد (جانفي 1949) وفي 10 مارس 1951 نظم اضرابا عاما بمشاركة الحزب الدستورى احتجاجا على القمع الذى تعرض له الشعب المغربى من قبل الاستعمار الفرنسي (22).

كما لعب الاتحاد دورا كبيرا الى جانب الحزب الدستورى واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد المزارعين التونسيين في بعث « لجنة العمل من أجل الضمانات الديمقراطية والتمثيل الشعبى » (12 ماى 1951)

---

(22) اتخذ نضال الاتحاد العام التونسي للشغل بعدا مغربيا واضحا فقد كان فرحات حشاد يدعو في كل المنسبات الى توحيد الحركة النقابية بالمغرب العربى في اطار جامعة نقابية مغربية كما كان يعتبر نفسه في المحافل الدولية ممثلا لكافة عمال المغرب العربى.

ولما اغتيل الزعيم النقابى التونسي في 5 ديسمبر 1952 وقع في الدار البيضاء بالمغرب الاقصى اضراب عام تبعته مظاهرات كبرى للتنديد بهذا الاغتيال وقد واجهتها السلط الاستعمارية الفرنسية بقمع عنيف.

التى كانت تهدف الى تحقيق قيام مجلس نيابى منتخب بصفة حرة وحكومة مسؤولة أمامه.

وأمام تصاعد الضغط الاستعمارى نظم الاتحاد اضرابا عاما يوم 29 نوفمبر 1951 بمشاركة الحزب الدستورى واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد المزارعين وقد أعادوا الكرة أيام 21 و22 و23 ديسمبر 1951 بمعية الحزب الشيوعى التونسى والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى احتجاجا على مذكرة 15 ديسمبر 1951 (23).

ومع قيام الكفاح المسلح بداية من 1952 صعد الاتحاد نضاله السياسى فتعددت الاضرابات ذات الطابع السياسى من ذلك الاضراب العام الذى نظمه فى 15 فيفرى 1952 احتجاجا على القمع الدموى الذى تعرض له أهالى الوطن القبلى وكذلك الاضراب العام الذى دعا اليه فى مطلع أفريل 1952 اثر عزل شنيق وحكومته (24).

وقد نتج عن جل هذه الاضرابات تعرض العديد من النقابيين الى الاعتقال أو الطرد من العمل. والى جانب تنظيم الاضرابات الاحتجاجية ساهم الاتحاد بدور كبير فى الكفاح المسلح الذى شارك فيه عدد هام من القادة النقابيين من بينهم أحمد التليلى والحبيب عاشور وعبد العزيز بوراوى.

---

(23) هذه المذكرة التى أرسلتها الحكومة الفرنسية الى حكومة الباى تؤكد رفض فرنسا للاعتراف بحقوق الشعب التونسى واصرارها على تكريس السيادة المزدوجة بين التونسيين والفرنسيين.

(24) قررت السلط الفرنسية ايقاف شنيق والبعض من وزراء حكومته وابعادهم الى الجنوب التونسى (مارس 1952) لعدم رضوخهم لاوامر المقيم العام الفرنسى.

ومن ناحية أخرى وعلى المستوى العالمى نشط الاتحاد فى المحافل الدولية من أجل الدعاية للقضية التونسية والدفاع عنها من ذلك انه غادر الجامعة النقابية العالمية فى جويلية 1950 لما وجدها آنذاك لا تهتم بما فيه الكفاية بمسألة كفاح شعوب المستعمرات من أجل التحرر الوطنى وانخرط بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) (25) التى أظهرت اعتناء أكبر بقضية الشعوب المستعمرة وقد استغل فرحات حشاد منابرها وكذلك منابر النقابات الامريكية للتعريف بالقضية التونسية فصدرت عنها العديد من اللوائح المساندة لكفاح الشعب التونسى كما امتد عمل الاتحاد الى منظمة الامم المتحدة اذ أنه هو الذى قدم اليها الوثائق اللازمة لتدعيم حق الشعب التونسى عندما عرضت عليها المسألة التونسية سنة 1952.

ان النضالات المتصاعدة التى خاضها الاتحاد العام التونسى للشغل سواء على المستوى الاجتماعى أو على المستوى السياسى جعلته يحتل دور الصدارة فى معركة التحرر الوطنى وقد أصبح فرحات حشاد بعد اعتقال الحبيب بورقيبة وبقية قادة الحزب الدستورى فى مطلع 1952 يتزعم المقاومة الوطنية مما دفع السلط الاستعمارية الى العمل على القضاء عليه وقد توصلت الى ذلك عندما تمكنت عصابة اليد الحمراء من اغتياله يوم 5 ديسمبر 1952.

---

(25) تكونت الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة ببروكسال فى ديسمبر 1949 بعد انفصال النقابات الانقليزية والامريكية عن الجامعة النقابية العالمية نتيجة معارضة هذه الاخيرة لمخطط مارشال الامريكى الخاص باعادة بناء أوروبا اذ اعتبرته يكرس الهيمنة الامريكية على البلدان الاوروبية مما جعل النقابات المنفصلة تتهم الجامعة النقابية بالوقوع تحت تأثير الشيوعية.

ورغم فداحة الخسارة الناتجة عن اغتيال فرحات حشاد فان ذلك لم يمنع الاتحاد من مواصلة القيام بدوره كاملا فى الكفاح الوطنى والاجتماعى الى جانب بقية القوى الوطنية اذ تواصلت، خلال سنتى 1953 و 1954 رغم القمع الاستعمارى، حركة الاضرابات وتصاعدت فى نفس الوقت المقاومة المسلحة فاضطرت السلط الاستعمارية الى الدعوة الى التفاوض من أجل الاستقلال الداخلى.

وقد تأهل الاتحاد بفضل مكانته فى حركة التحرر الوطنى لان يلعب دورا بارزا فى تحديد المستقبل السياسى للبلاد.



المرحلـة الثالثـة :

الصراع من اجل المحافظة على استقلاليـة الحركـة النقابيـة

(1981 - 1954)

—«»—

تطورت مسيرة الحركـة النقابيـة بعد 1954 من مواصلة التحالف بين الحـزب الدستورى والاتحـاد العام التونسى للشغل فى الفترة الاخيرة من الهيمنة الاستعمارية الى محاولة المحافظة على هامش معين من الاستقلالية ازاء الحزب بعد أن أصبح هذا الاخير فى السلطة. ومن التبعية له الى اقامة تحالف جديد بيـن الطرفين. ومن المواجهة العنيفة الى محاولة التعايش حاليا بينهمـا.

مـن التحـالف الى التبعيـة

—«»—

I الحركة النقابية فى الفترة الانتقالية : (54 ـ 56)

انعقد أول مؤتمر للاتحاد بعد اغتيال فرحات حشاد فى مطلع شهر جويلية 1954 وانتخب أحمد بن صالح كاتبا عاما له (1). وبعد فترة وجيزة انطلقت مفاوضات الاستقـلال الـداخلى (اثر خطاب الرئيس منداس فرانس 30 جويلية 1954) وقد شارك الاتحاد كطـرف فى هذه المفاوضات التى أفضت الى اتفاقية 3 جوان 1955 لكن سرعان ما انقسم الحزب الدستورى الى شقين أحدهما يرفض الاستقـلال الداخلى وينـادى بمواصلة الكفـاح الى جانب بقيـة أقطـار المغـرب العربى وكان يتزعمه صالح بن يوسف والاخر، ويتزعمه الحبيـب بورقيبة، يعتبر أن الاستقلال الداخلى مرحلة نحو الاستقلال التام.

وقد ساند بن يوسف أنصار الحزب الدستورى القديم وأعيـان البلاد وكبار الملاكين (2) وكان يمثلهم اتحاد المزارعين ـ هذا الى جانب جزء هام من القاعدة الحزبية وبعض الفئات الشعبية ـ بينما وقف الاتحاد العام التونسى للشغل الى جانب بورقيبة من ذلك أنه لعـب

---

(1) بدأ أحمد بن صالح نشاطه النقابى بعد أن عاد من فرنسا حيث كان يزاول تعلمه العالى فى اطار الجامعة العامة للموظفين وتحمـل مسؤوليات نقابية على مستوى الاتحاد الجهوى للشغل بسوسة حيث كان يشتغل استاذا ثم أصبح فيما بعـد موظفـا لدى الكنفدراليـة العالمية للنقابات الحرة وعاد الى تونس سنة 1954 ليتحمل المسؤولية الاولى فى الاتحاد بفضل المساندة التى وجدها بالخصوص من الجامعة العامة للموظفين التى كان لها وزن كبير فى صلب الاتحاد.

(2) A. Ben Hamida, Op. cit, p. 217

دورا بارزا فى تنظيم مؤتمر الحزب الذى التأم بصفاقس (15 نوفمبر 1955) وذلك عن طريق الاتحاد الجهوى للشغل وقد كان الحبيب عاشور كاتبا عاما له آنذاك (3).

وقد رجح هذا المؤتمر الكفة لفائدة الاتجاه الذى يمثله بورقيبة. ويتبين كذلك دور النقابيين فى هذا المؤتمر من خلال اللوائح الصادرة عنه والتي كانت ذات محتوى اجتماعى واقتصادى متقدم. كما شارك الاتحاد فيما بعد فى « الجبهة القومية » التى أقامها الحزب لخوض انتخابات المجلس التأسيسى فى 25 مارس 1956 وكان ممثلا فى أول حكومة تشكلت بعد الاستقلال برئاسة الحبيب بورقيبة (4).

الا أن هذا التحالف بين الاتحاد العام التونسى للشغل والحزب الدستورى الذى انتسج أثناء الكفاح ضد الاستعمار وتواصل فى تلك الفترة لم يكن خاليا من التناقضات وخاصة فيما يتعلق بتصور مستقبل البلاد الاقتصادى والاجتماعى بعد التخلص من الهيمنة الاستعمارية.

فقد كان الحزب يؤكد على مواصلة « الوحدة القومية » بين العمال والاعراف وبقية الفئات الاجتماعية فى مواجهة « معركة مقاومة التخلف » فى اطار سياسة اقتصادية تقوم على تشجيع أصحاب رؤوس الاموال على استثمار أموالهم في مختلف المشاريع الاقتصادية وحث العمال على مزيد الانتاج بالرفع من الاجور من حين

---

(3) الحبيب بورقيبة محاضرات فى تاريخ الحركة الوطنية ـ نشر كتابة الدولة للاخبار 1974 ـ الجزء 9 ص 14.

(4)كان يوجد ضمن الحكومة الجديدة بعض أعضاء الهيئة الادارية للاتحاد من بينهم مصطفى الفيلالى، ومحمود الخيارى، والامين الشابى وعز الدين العباسى.

إلى آخر (5) بينما كان تصور الاتحاد لمسألة التنمية مختلفا وتجلى هذا الاختلاف بالخصوص فى التقرير الاقتصادى والاجتماعى الـذى قدمه أحمد بن صالح الكاتب العام للاتحاد أمام مؤتمره السادس وتبناه المؤتمر كبرنامج تنمية اقتصادية واجتماعية. وقد أكد هـذا التقرير خاصة على أهمية دور الدولة فى عملية التنمية وذلك بواسطة التخطيط وتركيز قطاع عام يشمل الصناعات والتجهيزات الاساسية (المناجم ـ السكك الحديدية ـ النقل ـ الصناعات الكبرى ...) واقامة تجمعات تعاضدية صناعية تضم الصناعات الصغـرى والصناعـات الحرفية وتجمعات تعاضدية فلاحية تجمع صغار ومتوسطى الفلاحين وحماية السوق الداخلية بالرفع من المعاليم القمرقية (6).

وقد أدى هذا الاختلاف فى تطور آفاق التنمية بالاضافة الى تعدد الاضرابات وخاصة فى القطاع الفلاحى الى قيام الحزب بالتشجيع على احداث انقسام داخل الاتحاد (7) فبادر الحبيب عاشور وعبد العزيز بوراوى بعد مدة وجيزة من المؤتمر السادس ـ وقد تم فيه تجديـد الكتابة العامة لاحمد بن صالح ـ بالاستقالـة من الهيئة الاداريـة للاتحاد وبتكوين الاتحاد التونسى للشغل فى أكتوبـر 1956 وكان المستهدف من هذه العملية بالخصوص أحمد بن صالح الذى كان يعتبر مسؤولا عن التوجه الذىاتخذته المنظمة النقابية(8)، وأمام فشل المنظمة

---

(5) الحبيب بورقيبة مجموعة خطب « حديث الجمعة »، نشر وجمع أحمد الرتيمى، تونس 1957 ص 91.

(6) Les Congrès de l' U G T T, Op. cit pp 195

(7) الحبيب بورقيبـة محاضرات ص 39

(8) نفس المصـدر

الجديد فى استقطاب العمال (9) عمل الحزب على اقصاء أحمد بن صالح من الكتابة العامة للاتحاد وهو ما تم فعلا عندما قرر المكتب التنفيذى للاتحاد تعويضه بأحمد التليلى (10) فى ديسمبر 1956.

لعب الاتحاد العام التونسى للشغل دورا أساسيا فى الحركـة الوطنية وقام بينه وبين الحزب الدستورى الجديد تحالف متين لمقاومة الهيمنة الاستعمارية كما كان دوره بارزا فى حسم الصراع الذى قسم الحزب اثر اتفاقية الاستقلال الداخلى وذلك لفائدة الشق الذى تزعمه بورقيبة. الا أن تصور الاتحاد لمسألة التنمية بعد الاستقلال لـم يكن متفقـا وتوجه الحـزب مما جعل هـذا الاخير يسعى الى أن تبقى الحركة النقابية ملتزمة باختياراته، وانتهت بذلك مرحلة من التحالف الحر لتعقبها مرحلة جديدة فى العلاقة بين الاتحاد والحزب.

---

(9) لم ينظم اليها الا الاتحاد الجهوى للشغل بصفاقس.

(10) ولد أحمد التليلى بقصر قفصة سنة 1916 وبعد أن زاول تعلمه الثانوى بالمدرسة الصادقية اشتغل معلما ثم موظفا بشركة صفاقس ـ قفصة. وفى سنة 1947 تولى الكتابة العامة للاتحاد الجهوى للشغـل بقفصة ثم أصبح عضوا بالهيئة الادارية للاتحاد العام بالاضافة الى نشاطه السياسى ومسؤولياته فى صلب الحـزب الدستـورى الذى انخرط به منذ 1937.

وقد تم اعتقاله نتيجة الدور الذى لعبه فى تنظيم المقاومة المسلحة وأطلق سراحه فى جويلية 1954. عضوا بالديوان السياسى أثنـاء مؤتمـر صفاقس (نوفمبر 1955).

تم اقصاء أحمد بن صالح وتولى أحمد التليلي الكتابـة العامـة للاتحاد العام التونسي للشغل. وفي 22 سبتمبر 1957 انعقد مؤتمر إستثنائي تمت فيه عودة الاتحاد التونسي للشغل الى المنظمة الام التي بقيت بمفردها على الساحة النقابية (11) وتجديد الكتابة العامة لاحمد التليلي بينما أصبح الحبيب عاشور كاتبا عاما مساعـدا. وفي نوفمبر 1959 شارك الاتحاد العام التونسي للشغل ضمن قوائـم الحزب الدستوري في الانتخابات التشريعية وفي الاثناء بدأت تتركز في صلب الاتحاد بيروقراطية نقابية (12) تستمد نفوذها من الهياكل القيادية للمنظمة، ومصالحها من المشاريع الاقتصادية العديدة التـي أقامها أو شارك فيها الاتحاد (التعاضديات العمالية).

الا أنه على مستوى القواعد والهياكل الدنيا بقي الحس النقابي حيا مما جعلها تتمسك الى حد كبير بمقومات العمل النقابي الحر وهو ما تجلى في المؤتمر الثامن للاتحاد 1 ـ 2 ـ 3 أفريل 1960 اذ عارض العديد من المؤتمرين أثناء النقاش العام اعتزام الحكومة الغاء المنـح التي كان يتمتع بها الموظفون وأجراء الدولة وطالبـوا بالزيـادة في الاجـور وتجميد الاسعـار، ورفضـوا أن تقتصـر التضحيـات على الطبقة الشغيلـة كما نـددوا باستغلال الاعـراف الاجانب للعمال التونسيين (13).

---

(11) كان الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي قد قرر أثناء مؤتمر استثنائي (6 سبتمبر 1956) حل نفسه والانضمام الى الاتحاد العام التونسي للشغـل.

(12) B. Azaïez, Tels Syndicalistes, Tels Syndicats, Tunis 1980, p. 251

(13) Les Congrès..., Op. cit, pp 224 225

الا أن ذلك لم يمنع المؤتمرين من المصادقة على لوائح كانت في مجملها مساندة لسياسة الحكومة ومطابقة لتوجه الحزب (14).

وكان أحمد التليلي متنبها لهذا الحس النقابي، فقد تعرض في التقرير الادبي أمام المؤتمر الى مواقف منظمة الفلاحين ومنظمة التجار وعاب عليهما الروح الرأسمالية التي توجههما (15) كما أكد في كلمته الافتتاحية بعد أن ذكر بالدور الذى لعبه الإتحاد في الحركة الوطنية على ضرورة حرية التعاون بين الاتحاد والحكومة (16).

وأصبحت فيما بعد استقلالية المنظمة النقابية عن السلطة من أهم مشاغل النقابيين ـ ولم تكن الاستقلالية تعني بالنسبة لهم بالضرورة مناهضة برامج الحكومة واختيارات الحزب، بل كانت تتمثل أساسا في حرية أخذ القرارات والمواقف النقابية ـ فقد طرح المشاركون في المجلس الوطني للاتحاد (صفاقس 5 ـ 6 أوت 1962) مسالة الاستقلالية النقابية وأكدوا في لوائحم على ضرورة مشاركة الاتحاد كطرف في جبهة وطنية لبناء « مجتمع اشتراكي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية » (17). كما أصبح شعار الديمقراطية والحرية يتكرر بكثرة في خطب وتدخلات قيادة الاتحاد وخاصة أحمد التليلي من ذلك قوله في الاحتفال بذكرى تأسيس الاتحاد (30 ـ 1 ـ 63) « كما تعلمون أننا ان كنا ضد المعارضة المطلقة للحكومة فان شرطنا لذلك الحرية وليس التبعية » (18).

---

(14) Idem, pp. 233
(15) Idem, p. 235
(16) Idem, p. 220
(17) B. Azaïez, Op. cit, p. 282
(18) Idem, p. 284

هذه البيانات والتصريحات جعلت السلطة غير مرتاحة لما يمكن أن تتطور نحوه مواقف الاتحاد فى المستقبل خاصة وانها بدأت منذ أواخر 1961 فى تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تتمثل فى اعتماد التخطيط لضبط الانتاج وتنظيمه فى اطار تجمعات تعاضديه (19) كما أن شعارات الديمقراطية والحرية لم تكن تتلاءم وتوجه الحزب آنذاك نحو احتكار الحياة السياسية اذ انه لم يعد يسمح بوجود اى شكل من أشكال المعارضة (20) فما كان منه ألا أن تدخل مرة أخرى(21) لحث اطارات الاتحاد على تعويض أحمد التليلى وتم ذلك فى المؤتمر التاسع للاتحاد (28 ـ 29 ـ 30 ـ 31 ماي 1963) حيث أصبح الحبيب عاشور كاتبا عاما (22) بينما كان أحمد التليلى آخر من أنتخب فى

---

(19) كانت هذه السياسية الاقتصادية مستوحاة في خطوطها العريضه من البرنامج الذى صادق عليه الاتحاد خلال مؤتمره السادس. وقد كلف بتنفيذها أحمد بن صالح الامين العام السابق للاتحاد نفسه الذي دعى الى تولى وزارة التصميم والمالية ثم الاقتصاد الوطني بعد أن مر بفترة « اختبار » على رأس وزارة الصحة العمومية.

(20) من ذلك منع الحزب الشيوعى التونسى (1963)

(21) B. Azaïez, Op. cit, p. 285

(22) ولد الحبيب عاشور بقرقنة وكان رفيق صبا لفرحات حشاد، وبعد ان بدأ تعليمه الثانوى بتونس العاصمة انقطع عن التعليم ليشتغل ببلدية صفاقس وقد شارك مع حشاد فى اعادة بناء هياكل س. ج. ت بعد الحرب ثم فى تنظيم النقابات المستقلة بالجهة. وكان فى نفس الوقت عضوا بالحزب الحر الدستورى. وتم اعتقاله بعد احداث 5 أوت وحكم عليه بخمس سنوات سجنا و 10 سنوات ابعاد، وقد شارك اثناء اقامته الجبرية بزغوان فى تنظيم المقاومة المسلحة ولما اطلق سراحه سنة 1954 عاد الى صفاقس ليتحمل من جديد مسؤولية الكتابة العامة للاتحاد الجهوى للشغل.

المكتب التنفيذي الجديد.

الا أن فكرة أن المنظمة النقابية جعلت من أجل الدفاع عن الشغالين ويجب أن تتمتع لذلك بقدر كبير من حرية التحرك لم تمح تماما من ذهن النقابيين فقد صرح الحبيب عاشور نفسه فى جوان 1964 « بأننا نعتقد أن النقابة التى تمثل العمال يجب أن تبقى حرة ازاء الحكومة وان حركة نقابية حقيقية لا يمكن أن تزدهر الا فى اطار الحرية » (23) وعندما قررت الحكومة التخفيض من قيمة الدينار (سبتمبر 64) طالب الاتحاد بزيادة فى الاجور تعادل نسبة التخفيض. لكن ذلك لم يمنع من انتخاب الحبيب عاشور عضوا بالديوان السياسى للحزب فى مؤتمر بنزرت (أكتوبر 1964) وهو المؤتمر الذى زكى سياسة الاقتصادية الجديدة وأوصى بتركيز الشعب المهنية فى المؤسسات كما اوصى بأن تكون « المنظمات القومية » ومن ضمنها الاتحاد العام التونسى للشغل تحت الاشراف المباشر للحزب. وفعلا اتصلت قيادة الاتحاد فى جانفى 1965 من ادارة الحزب بمنشور تطلب فيه تطبيق توصيات مؤتمر الحزب فى هذا الاتجاه. بحيث يجب ان يتراس رؤساء لجان التنسيق الحزبى او كتابها العامون الاجتماعات النقابية. فكان رد الحبيب عاشور ان تطبيق مثل هذه التوصيات لا يمكن ان يبت فيه الا مؤتمر الاتحاد بالاضافة الا ان ذلك يضعف المنظمة النقابية (24).

فاصبح حينئذ من الواضح ان الحبيب عاشور لا يريد القيام بالمهمة المرجوة منه وهى جعل المنظمة النقابية منسجمة بصفة مطلقة مع مواقف الحزب والحكومة وهى المهمة التى من أجلها زكاه الحزب لتولى قيادة

(23) B. Azaïez, Op. cit, p. 315

(24) Les Congrès...., Op. cit, pp. 309 - 308

الاتحـاد فوجب التفكير فى تعويضه وكانت الفرصة لذلك احتـراق المركب الذى يربط بين صفاقس وجزر قرقنة (25) (جوان 1965) الذى عقبه رفع الحصانه البرلمانية عن الحبيب عاشور (26) ومحاكمته بتهمه تزوير عقد تأمين والتطاول على القضاء (27) وقد تم رفته مع احمد التليلى من الحزب في 29 جويليـــة 1965 وبعد يومين انعقد مؤتمـر أستثنائي للاتحاد وانتخب قيادة جديدة على راسها البشير بالّلاغة (28) وانبثق عنه ميثاق يؤكد التزام الاتحاد بالاختيارات التى رسمها الحزب (29) وفعلا منذ ذلك الحين اصبحت المهمة الاساسية للمنظمة النقابيه هى تحسيس الطبقة الشغيلة وتعبئتها من اجـل تحقيق برامج الحكومـه الاقتصادية وانعدم تقريبا الجانب المطلبى فى النشاط النقابـى (30).

ورغم تأزم الوضع بالبلاد نتيجة المعارضة المتزايدة التى أصبحت تلقاها السياسة الاقتصادية للحكومة وخاصة بعد الاعلان عن تعميـم

(25) كان الحبيب عاشور مسؤلا عن الشركة التى تملك هذا المركب.
(26) كان احمد التليلى النائب الوحيد فى مجلس الامة الذى دافع بقوة عن الحبيب عاشور وعارض رفع الحصانة البرلمانيه عنه وقد تم فيما بعد رفته من الحزب وسيوجه رسالة مطولة الى الرئيس بورقيبة ينقد فيها النظام من ناحية انعدام الديمقراطية بالخصوص.
(27) حكم عليه بستة أشهر سجنا.
(28) كان البشير باللاغة من النقابين القدامى اذ كان احد مؤسسى اتحاد النقابات المستقلة بالشمال ثم اصبح فيها بعد عضوا بالهيئـة الادارية للاتحاد العام وقد تخلى بعد الاستقلال عن النشاط النقابـى ليتحمل مسؤوليات حكومية وكان واليا لتونس العاصمة قبل ان يصبح كاتبا عاما للاتحاد العام التونسى للشغـل.
(29) Les Congrès..., Op. cit, p. 305
(30) B. Azaïez, Op. cit, p. 391

التعاضد، وذلك من كل الجوانب سواء من قبل الفلاحين الكبار أو الفلاحين المتوسطين والصغار او من قبل الشغالين والطبقات الوسطى فى المدن فان الاتحاد كان يعبر مرة اخرى في مؤتمره الحادى عشر (المنستير 8 ـ 9 ـ 10 أوت 1965) عن تأييده لهذه السياسة ويعدد منجزاتها (31) وذلك قبل فترة وجيزة من اقرار السلطة نفسها بفشل هذه السياسة والتخلي عنها (32) وفى نفس الوقت التخلي عن البشير باللاغة ودعوة الحبيب عاشور من جديد لتولى قيادة المنظمة النقابية.

عمل الحزب الدستورى بعد توليه السلطة على ان يتواصل ذلك التحالف الذى كان قائما بينه وبين الاتحاد العام التونسى للشغل فكان يتدخل بصفة مباشرة او غير مباشرة فى تعيين قيادته وفى تحديد مواقفه.

وكان للحزب ذلك دون عناء كبير نظرا للنفوذ الذى كان يتمتع به ويستمده من دوره فى الحركة الوطنية ومن نفوذ الرئيس بورقيبة وشخصيته وكذلك من تحكمه فى جهاز الدولة والادارة. وقد اكتسى هذا التدخل حتى بداية السبعينات في غالب الاحيان شكل التأثير على الاطارات النقابية لتطبق تعليمات الحزب فى اختيارها لهذا او لذاك لقيادة الاتحاد (احمد التليلي ـ الحبيب عاشور ـ البشير باللاغة...) وهو ما يفسر ان التغييرات التى حدثت فى قيادة المنظمة النقابية كانت

(31) Les Congrès...., Op. cit, pp. 318

(32) اجتمع مجلس الجمهورية (مجلس مشترك بين الحكومة والديوان السياسى للحزب) فى مطلع شهر سبتمبر 1969 وقرر ايقاف تجربة التعاضد.

تقع فى اطار هياكلها (مؤتمرات، هيئات ادارية...)

غير ان هذا التأثير ـ ما عدا فى فترة باللاغة ـ لم يكن مطلقـا ذلك لان الاتحاد قد حافظ خاصة على مستوى الهياكل الدنيا والقواعد على حـد معين من نفس العمل النقابى الحر كما انـه كان كذلك متشبعا بدوره التاريخى فى مقاومة الهيمنة الاستعمارية وواعيا لاهمية القاعدة الاجتماعية التى يمثلها لذا عملت قياداته (أحمـد التليلى ـ الحبيـب عاشور) ـ ولئن لم تكن ترفض التحالف مع الحزب ـ على ان يكون هذا التحالف على اساس من الاختيار الحر أى أن يكون الاتحاد طرفا فى هذا التحالف وليس تابعا وهو ما سيتحقق الى حدّ ما فى السبعينات.



من التحالف الجديد الى المواجهة (1970 ـ 1978)

I فتـرة التحالف الجـديـد :

بدأت هذه الفترة مع مطلع السبعينات فبعد مضى مدة قصيرة من دعـوة الحبيب عاشـور لتولى قيادة الاتحاد التأم مؤتمر استثنائـى (29 ماى 1970) ليؤكد هذا الاختيار وبدأ منذ ذلك الحين الحديث عن التعاون بين أطراف ثلاثة الدولة، الاعراف، والعمال (33) وتم تعيين الحبيب عاشور عضوا باللجنة العليا للحزب (34). ولما انعقد المؤتمر الثامن للحزب بالمنستير (سبتمبر 1971) انحازت قيادة الاتحاد (35) الى الشق الذى كان يمثله الهادى نويرة الامين العام للحزب والوزير الاول انذاك ويسانده الرئيس بورقيبة (36) وعين مرة اخرى الحبيب عاشـور عضوا بالديوان السياسى للحزب كما شارك الاتحـاد فى الحكومة التى تشكلت اثر المؤتمر (37) ووقف الى جانبها فى مواجهة

---

(33) Les Congrès ..., Op. cit, p. 353

(34) عوضت هذه اللجنة العليا الديـوان السياسى وكلفت باعـداد مؤتمر الحزب (جوان 1970)

(35) خطاب عاشور، جريدة الشعب 9 ـ 1 ـ 76

(36) كانت النزعة المقابلة تنادى من جملة ما تدعو اليه بأن يكـون الديوان السياسى للحـزب منتخبا من طرف اللجنـة المركزية وليس معينا من قبل رئيس الحزب وبأن تقـع انتخابات بعد شغـور منصب رئيس الجمهورية لتعيين خلف له لاان يتولى المنصب آليا الوزير الاول وقد تولـد عن هذه النزعـة التى تزعمهـا أحمـد المستيـرى حـركـة الديمقراطيين الاشتراكيين فيما بعد.

(37) اصبح فرحات الدشراوى عضو المكتب التنفيذى للاتحاد وزيرا للشؤون الاجتماعية.

الحركة الطالبية الناتجة عن تنصيب قيادة موالية للحزب على رأس الاتحاد العام لطلبة تونس (فيفرى 1972) فى مؤتمر قربة.

وجدد المؤتمر الثالث عشر للاتحاد مسؤولية الكتابة العامة للحبيب عاشور كما انتخب للمكتب التنفيذى اعضاء بارزين فى الحزب (عامر بـن عائشة ـ فرحات الدشراوى) ولما اعلنت الوحـدة مع ليبيـا (12 جانفى 1974) ابدت قيادة الاتحاد احترازا ازاء هـذه الوحـدة ملتقية فى ذلك مع موقف الوزير الاول انذاك (38)، وعندما تـأزمت العلاقات معها فى مارس 1976 وقف الاتحاد الى جانب الحكومة (39).

وقد كان لهذا التحالف السياسى القائم بين الحزب وحكومة الهادى نويـرة من ناحية والاتحاد من ناحيـة أخرى امتـداد على المستـوى الاجتماعى. فلئن تبنى الاتحـاد بعض الاضرابات وخاصة فى القطاع الخاص (مؤسسات باطا ـ ماجول ـ سوجيتاكس...) فانه عمل على تحاشى مثل هذه الاضرابات وعلى التقليل من أهميتها (40) كما اعتبر بعض الاضرابات الاخرى غير شرعية وخاصة تلك التى مست القطاع العام (الشركة الجهويـة للنقل بصفاقس ـ فيفرى 1972 الشركـة القومية للنقل ـ ماى 1973 ـ السكك الحديدية ـ ماى 76 ـ أساتذة التعليم الثانـوى ـ جـانفى 75...) وعمل قصارى جهـده لجعل المضربين يستأنفـون العمـل.

الا ان هذا التحالف لم يجعل النقابيين يقبلون الانقياد الاعمـى لتعليمات الحزب والسلطة فقد عمل الاتحاد (وقد توسعت قاعدته بفعل

---

(38) Journal « Contact » N° 18

(39) افتتاحية الشعب 2 أفريل 76

(40) بيان الاتحاد حول الوضع الاجتماعى، الشعب 1ـ2ـ75

ازدياد عدد الطبقة الشغيلة وانفتاحه على الفئات الوسطى من موظفين وفنيين) على ان يكون له اوسع ما يمكن من هامش التحرك الحر وخاصة فيما يتعلق باختيار مسيريه، من ذلك انعقاد المجلس الوطنى للاتحاد (3 ـ 4 جانفى 1976) لتجديد تمسك النقابيين بالحبيب عاشور اثر محاولة بعض العناصر اقصاءه عن قيادة الاتحاد (41) كما عمل الاتحاد على المحافظة على صلاحياته اذ عارض بقوة تركيز الشعب المهنية وخاصة توسيع مهامها خشية ان تزاحم النقابات الاساسية (42).

كما ان هذا التحالف لم يمنع الاتحاد على المستوى الاجتماعى من ان يرفع مطالب مهنية ويعمل من أجل تحقيقها بواسطة التفاوض مع السلطة فلم تخل لوائح مؤتمراته ومجالسه الوطنية من عرض مطالب متمحورة حول الزيادة فى الاجور والضغط على الاسعار ومراجعة العقود المشتركة وقد اصبحت هذه المطالب ملحة خاصة بعد 1975 اثر ظهور بوادر الازمة الاقتصادية (التضخم المالى ـ ركود تصدير بعض المواد المنجمية والفلاحية) فوصل الامر بالاتحاد فى خريف 1976 الى تبنى عدة اضرابات مطلبية شملت قطاعات حساسة (عمال الاراضى الدولية، اساتذة التعليم العالى) وأصبحت عدة نقابات أخرى تتهيا للقيام باضرابات مماثلة مما دفع الحكومة والاتحاد الى الاتفاق على «ميثاق اجتماعى » (19 جانفى 1977) يقضى بزيادة عامة فى الاجور مع التزام المنظمة النقابية بالمحافظة على السلم الاجتماعية لمدة خمس

---

(41) اصدرت مجموعة من النقابيين من بينهم فرحات الدشراوى واحمد عمارة بيانات تهاجم قيادة الاتحاد وتنتقد تصرفاتها وقد قرر هذا المجلس الوطنى رفتهم من الاتحاد.

(42) الشعب 1 ـ 2 ـ 75

سنوات (43).

وقد زكى المؤتمر الرابع عشر للاتحاد هذا الاتفاق اذ سجل ارتياحه لما تحقق فى المجالين الاقتصادي والاجتماعى بالبلاد واعتبر الميثاق الاجتماعى المتفق عليه فى 19 جانفى 1977 « كعمل حضارى انمائى » (44) وهكذا بدأ المؤتمر الرابع عشر وكأنه تكريس للتحالف بين الاتحاد والسلطة الا ان هذا التحالف بدأ ينشرخ بعد مدة وجيزة من المؤتمر.

II المواجهة :

لم يجد الميثاق الاجتماعى معارضة من قبل القواعد النقابية لما انجر عنه من زيادة للاجور نسبيا هامة. وقد قام الحبيب عاشور بجولة واسعة فى البلاد لحث العمال على الزيادة فى الانتاج الا أن بعض الاطارات النقابية عبرت عن رفضها لهذا الاتفاق وخاصة فيما يتعلق بتجميد المطالبة بالزيادة فى الاجور والمحافظة على السلم الاجتماعية لمدة خمس سنوات. وقد أمضى 600 اطار نقابى عريضة فى هذا الشان على هامش المؤتمر الرابع عشر الذى لم يمنعه ذلك من تزكية الميثاق.

غير أن تصاعد الاسعار فى الفترة اللاحقة، وتردى الاوضاع فى بعض المؤسسات نتيجة سوء التصرف ومماطلة مؤسسات أخرى فى تطبيق بعض بنود الاتفاقيات المهنية، كل ذلك أدى الى قيام عدة اضرابات مطلبية بعد فترة وجيزة من ابرام اتفاق السلم الاجتماعية وقد تبنى الاتحاد البعض من هذه الاضرابات (اضراب أعوان الشركة

---

(43) الشعب 21 جانفى 1977

(44) الشعب 29 مارس 1977

التونسية للتوزيع، عمال معمل السكر بباجة، عمال شركة نقل البضائع ...)

وقد تأزم الوضع الاجتماعى خاصة فى أواخر صائفة 1977 نتيجة تفاقم غلاء الاسعار وفقدان بعض المواد الغذائية مثل البطاطا بسبب المضاربات التى عرفها شهر رمضان.

وقد قامت جريدة « الشعب » لسان الاتحاد بحملة ضد سوء التصرف فى المؤسسات العمومية وضد المضاربات وغلاء الاسعار وانتظمت العديد من الاجتماعات النقابية في مختلف أنحاء البلاد مطالبة بالضغط على الاسعار ومقاومة الاحتكار وللتنديد بالثراء الفاحش (45).

وفى الاثناء قام الحبيب عاشور بزيارة الى ليبيا تقابل خلالها مع الرئيس الليبى العقيد القذافى وكذلك مع وزير الخارجية الاسبق محمد المصمودى (46) كما توصل من ناحية أخرى الى تعديل الاتفاق الخاص بوضعية العملة الفلاحيين التونسيين بليبيا فى اتجاه الزيادة فى أجورهم.

وقد اعتبر الحزب أن اتصالات الحبيب عاشور فى ليبيا لا تتماشى ومسؤولياته كعضو فى الديوان السياسى ولها مرامى سياسية (47)

---

(45) الشعب 2 سبتمبر 1977

(46) كان محمد المصمودى قد أقيل من منصبه اثر اعلان اتفاق الوحدة بين تونس وليبيا (جانفى 74) ورفت فيما بعد من الحزب (مؤتمر سبتمبر 74).

(47) La politique Contractuelle et les évenements du Janvier 1978, publication du P S D (le Livre bleu) , p. 68

وتصاعد التوتر بين الطرفين وبدأ التلويح بتكوين منظمة نقابية منافسة للاتحاد (القوى العمالية التونسية).

ورد الاتحاد الفعل بعقد هيئة ادارية (15 سبتمبر 1977) صدرت عنها لائحة تضمنت ارتياح أعضائها لنتائج زيارة الحبيب عاشور الى ليبيا وتمسكهم بـه على رأس الاتحاد، وشهر أعضاء الهيئة الادارية من ناحية أخرى بارتفاع الاسعار واعتبروه قد قضى على مفعول الزيادات الاخيرة فى الاجور وأكدوا كذلك تشبثهم بالحريات الديموقراطية وحرية العمل النقابى، كما طرح فى هذا الاجتماع خلال النقاش احتمال القيام باضراب عام للدفاع عن المنظمة النقابية (48).

وأمام تأزم الوضع الاجتماعى والسياسى تدخل الرئيس بورقيبة واجتمع في 17 سبتمبر بالهادى نويرة الوزير الاول والحبيب عاشور الامين العام للاتحاد والطاهر بلخوجة وزير الداخلية وبعد الاجتماع أدلى كل من الهادى نويرة والحبيب عاشور بتصريحات تدعو الى تجاوز الخلافات « وتدعيم الوحدة القومية » وهو ما سمى « بالمصالحة القومية » وفعلا هدأ الوضع الاجتماعى نسبيا خاصة بعد أن وعدت الحكومة بالضغط على الاسعار وبالمحافظة على القدرة الشرائية.

الا أن هذا الهدوء لم يستمر طويلا. ففى 12 أكتوبر أضرب عما النسيج بقصر هلال احتجاجا على سوء التصرف بالمؤسسة واعتبرت الحكومة هذا الاضراب غير شرعى وتدخلت قوات الامن وحصلت اصطدامات بينها وبين العمال المضربين فامتد الاضراب الى مؤسسات أخرى فى

---

(48) جريدة الشعب – (17 سبتمبر 1977) – لم يسحب هذا العدد بمطابع جريدة العمل لسان حال الحزب مثلما كان الشأن من قبل.

حركة تضامنية صاحبتها مظاهرات عنيفة في الشوارع فوقع اللجوء الى الجيش للسيطرة على الوضع وتم اعتقال عدد كبير من العمـــال المضربين ومن المتظاهرين. وتأزم الوضع من جديد وتعددت الاضرابات سواء للاحتجاج على العراقيل التى يتعرض لها العمل النقابى أو من أجل مطالب وقعت المماطلة في تلبيتها. وفي 25 أكتوبر اجتمع المكتب التنفيذى الموسع للاتحاد وركز النظر بالخصوص على نتائج أحداث قصر هلال وطالب بتشكيل لجنة مشتركـة بين الحكومـة والاتحـاد للتحقيق فى أسباب هذه الاحداث وباطلاق سراح الموقوفين.

وازداد الوضع تعكرا نتيجة التهديد علانية باغتيال الحبيـــب عاشور (49). وقد ردت الهياكل النقابية الفعل ازاء هذا التهديـــد بالقيام باضرابات دورية شملت كل القطاعات وكل الجهات وبـــدأ الحديث عن وجود عناصر مسلحة « مليشيا » لارهاب النقابيين (50).

وأثناء اجتماع الهيئة الادارية للاتحاد (15 نوفمبر 1977) حمـــل عدد من أعضائها مسؤولية تأزم الوضع الاجتماعى والسياسى لشق متصلب داخل الحزب وطالبوا بالانسلاخ منـه (51).

ورغم حدوث مصالحة جديدة أثناء اجتماع الديـوان السياسى للحزب (19 نوفمبر 1977) على أساس تطبيق الميثـاق الاجتمـاعى والتمسك بالحوار وتكوين لجان مشتركة بين الاتحاد والحكومة لفض

(49) هدد أحد الاشخاص أمام العموم بأحد النزل بسوسة باغتيـال الحبيب عاشـور.

(50) جريدة الشعـب 18 ـ 11 ـ 77

(51) نفـس المصـــدر.

المشاكل المعلقة. فان ذلك لم يكن الا هدنة قصيرة عقبها تأزم جديد اذ تحول نقاش الميزانية فى مجلس النواب الى مساجلة بين النواب النقابيين الذين دافعوا عن مواقف الاتحاد ومطالبه وبين النواب المتحزبين وكان النقاش قد افتتح ببيان الحكومة الذى تميز باحتداد لهجته إزاء المنظمة النقابية وقد حمل مسؤولية الازمة الاجتماعية « عناصر متسربة » داخل الاتحاد.

وازداد التوتر حدة خاصة بعد عزل وزير الداخلية الطاهر بلخوجة آنذاك (52) (23 ديسمبر) واستقالة عدد من الوزراء الاخرين تضامنا معه وقد أصدر الاتحاد بيانا اعتبر فيه أن ذلك يمثل « منعرجا فى سياسة البلاد نحو التصلب » (53) كما نوهت جريدة الشعب بالوزراء المستقيلين واعتبرت استقالتهم « موقفا مسؤولا من أجل الديمقراطية وضد العنف واراقة الدماء » (54).

وفى 4 جانفى 1978 شن عمال الفلاحة اضرابا عاما من أجل مطالب مادية حصل اثره صدام عنيف عشية نفس اليوم بين قوات الامن والعمال المتجمهرين أمام دار الاتحاد بالعاصمة.

وفى هذا الجو المتوتر انعقد المجلس الوطنى للاتحاد (8 ـ 9 ـ 10 جانفى) وجاء فى لائحته العامة بالخصوص أن « سياسة الحكومة تتجه نحو تدعيم طبقة الرأسمالية بجميع الوسائل وعلى حساب المصلحة

---

(52) كان الطاهر بلخوجة قد تزعم اتجاها فى الحزب يدعو الى نبذ استعمال القوة لحل المشاكل القائمة وتوخى سبيل الحوار مع المنظمة النقابية.

(53) الشعب 30 ديسمبر 1977

(54) نفس المصدر

الوطنية خاصة وأن هذه الطبقة تربط مصالحها بمصالح الرأسمال الاجنبى الاستغلالى » (55) كما حمل السلطة مسؤولية « تفاقم الازمة السياسية والاجتماعية فى البلاد واعتبر أن حل الازمة يتطلب تغيير السياسة الاقتصادية للبلاد وكذلك أساليب الحكم واحترام الحريات الديموقراطية. كما أكد على استقلالية المنظمة النقابية ازاء كل التيارات السياسية (56).

وقد تأكدت القطيعة بين الاتحاد العام التونسى للشغل والسلطة باستقالة الامين العام للاتحاد اثر هذا المجلس الوطنى من عضوية الديوان السياسى واللجنة المركزية للحزب

وهكذا، فلاول مرة منذ مؤتمر 1956، يبادر الاتحاد بنقد الاختيارات الكبرى والتوجه العام للسياسة الاقتصادية التى تسلكها الحكومة، كما يقوم بنقد أساليب الحكم ويطرح مسألة الديمقراطية والحريات العامة. وقد تجاوز الصراع بينه وبين السلطة المستوى المطلبى الى المستوى السياسى فى مفهومه الشامل (طرح تصور مختلف عن تصور السلطة لمستقبل البلاد سياسيا واقتصاديا) وبذلك انكسرت الركيزة التى كان قائما عليها التحالف بين الطرفين.

وبما أن السلطة كانت قد وضعت برامجها ومخططاتها منذ بداية السبعينات على أساس استمرارية التحالف فانها أصبحت بين خيارين اما أن تعيد النظر فى برامجها وتعدلها على ضوء الواقع الجديد لتتلاءم معه، أو أن تواجه الوضع بالقوة، فاختارت السبيل الثانية خاصة وأنها

---

(55) الشعب 13 جانفى 1978

(56) الشعب 13 جانفى 1978

كانت تتصور أو تريد أن تتصور أن هذه القطيعة ناتجة عن نـزوة قيادة نقابية لها طموحات سياسية تسترت وراءها نزعات معاديـة للنظام القائم، وليست ناتجة عن ضغط القواعد النقابية بفعل اشتداد الازمة الاقتصادية والاجتماعية.

وفى اطار هذا التصور أصبحت المواجهة بين الطرفين متأكدة خاصة بعد اقصاء الجناح المعتدل فى السلطة من مواقع النفوذ.

وقد قامت عناصر أجنبية عن العمل النقابى بمهاجمة دور الاتحاد فى عدة جهات من ألبلاد (توزر ـ القيروان ـ سيدى بوزيد ـ سوسة..) وأصبح البعض يدعو الى عقد مؤتمر استثنائى للاتحاد وتنحيـه « القيادة المنحرفة » وكانت أجهزة الاعلام الرسمية (الاذاعة والتلفزة بالخصوص) تنقل هذه الدعوة كما كانت تنقل الدعوة الى الانسلاخ من الاتحاد. فرد الاتحاد الفعل بالقيام باضراب عام احتجاجى يـوم 26 جانفى 1978 صاحبته مظاهرات صاخبة فى العاصمـة فتدخـل الجيش وسقط عدد كبير من الضحايا وأعلنت حالة الطوارىء فى البلاد ومنع الجولان بالعاصمة وتم اعتقال قيادة الاتحاد والعديد من النقابيين فى مختلف الجهـات.

وبينما كانت قيادة الاتحاد رهن الاعتقـال وكذلك المئات مـن النقابيين انتظم مؤتمر استثنائى (25 فيفرى 1978) تم فيه تنصيب قيادة جديدة موالية للسلطة (57) على رأس المنظمة النقابية كما وقع تنصيب

---

(57) ويوجد على رأسها التيجانى عبيد وهو العضو الوحيد الذى كان قد استقال من المكتب التنفيذى للاتحاد لما تصاعدت المواجهة بينـه وبين الحكومة. كما وجد ضمن هذه القيادة من كان قد رفت من الاتحاد مثل فرحات الدشراوى وأحمد عمارة أو ترشح لقيادته فى المؤتمر الرابع عشر ولم يقع انتخابه مثل الحبيب الشاوش ومصطفى مخلوف...

قيادات مماثلة فى ظروف مماثلة على عدد من النقابات الاساسية والجامعات والاتحادات الجهوية.

ان تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت فى منتصف السبعينات جعل استمرار التحالف بين السلطة والاتحاد على الاسس القديمة صعبا خاصة وان القاعدة العمالية والنقابية قد توسعت وتشببت وارتفع مستواها الذهنى والثقافى وأصبحت ذات قدرة أكبر على اسماع صوتها فى اطار هياكل الاتحاد التى تفتحت أكثر وأصبحت تتعايش فيها مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية، كما تمركزت في الاتحاد، فى ظل هيمنة الحزب الواحد النضالات من أجل الحريات السياسية والديموقراطية.

وأدى انفصام هذا التحالف الى المواجهة المباشرة وقد حسمت السلطة الموقف لفائدتها باستعمال القوة لكن سرعان ما انتظمت المقاومة النقابية من أجل استرجاع استقلالية الاتحاد العام التونسى للشغل.

المقــاومــة

I مقاومــة الهياكــل المنصبــة :

أصدر المكتب التنفيذى للاتحــادِ فى اليوم المــوالى للاضــراب العام وقبيل اعتقال أعضائه وأمينه العام بيانا أكد فيه نجاح الاضراب العام وحمل الحكومة وبعض المسؤولين فى الحزب مسؤوليه المسار الذى أدى الى هذا الاضراب واتهم عناصر الميليشيا بالقيام بأعمــال التخريب والعنف التى وقعت في العاصمة يوم الاضراب لتبرير تدخل الجيش وحيى « تعاطف الجماهير الشعبية مع الاتحاد » معلنا أنــه « سيواصل النضال من أجل اقرار الحريات العامة والنقابية ومن أجل احترام دستور البلاد وقوانينها ومن أجل احترام الديمقراطيــة والعدالة الاجتماعية » (58).

وبعد أيام قلائل من أحداث 26 جانفي واعلان حالة الطوارىء أمضى حوالى ألف مواطن عريضة تحمل مسؤولية هذه الاحداث الى « الذين أرادوا وضع حد لاستقلالية الاتحاد العام التونسى للشغــل وكل انفتاح على الديمقراطية » وتطالب باطلاق سراح النقابيين ورفع حالة الطوارىء بالبــلاد (59).

كما بادرت اطارات وقواعد نقابية (التعليم ـ الفلاحة ـ السكك الحديدية ...) باصدار بيانات تعلن فيها تمسكها بالقيادة الشرعية للاتحاد وعدم اعترافها بالقيادات والهياكل المنصبة.

---

(58) الشعــب 29 جانفى 1982

(59) الــــرأى 9 فيفــرى 1978

ومن ناحية أخرى انتظمت حركة تضامن واسعة مع النقابيين المعتقلين شارك فيها الى جانب الاطارات النقابية فصائل المعارضة الديمقراطية واليسارية التونسية (60). كما وجد النقابيون مساندة كبيرة من قبل القوى النقابية والديمقراطية فى العالم من ذلك الحملات التى نظمتها الجامعة النقابية العالمية والمنظمات النقابية المنضوية تحت لوائها من أجل أطلاق سراح المعتقلين، وعدم اعتراف الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة بالقيادة المنصبية ورفض التعامل معها.

ومن جانب آخر فقد أبرزت محاكمات النقابيين فى الجهات (القصرين ـ صفاقس ـ سوسة ...) الطابع السياسي للتهم الموجهة اليهم (61).

بعد أكثر من ثمانية أشهر من الاعتقال قدمت قيادة الاتحاد الى محكمة أمن الدولة التى أصدرت اثر محاكمة غلبت عليها تجاوزات التراتيب القانونية (62) أحكاما ثقيلة وصلت الى عشر سنوات أشغال شاقة (الحبيب عاشور ـ عبد الرزاق غربال) وفى الاثناء انتظمت

---

(60) فتحت جريدة « الرأى »، وكانت الصحيفة المعارضة الوحيدة بالبلاد، أعمدتها للنقابيين كى ينشروا بياناتهم وعرائضهم. وتوصل عدد من الاحزاب والاتجاهات الديمقراطية واليسارية التونسية الى اقامة « تجمع 26 جانفى » بفرنسا لمساندة النقابيين فى تونس.

(61) اعتبرت المحكمة الجنائية بسوسة التى مثلت أمامها مجموعة من نقابيى الجهة أن القضية المعروضة أمامها ليست من اختصاص محاكم الحق العام (أوت 1978).

(62) أصدرت المحكمة الادارية فى أفريل 1982 حكما يقضى بالغاء الاحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة فى قضية النقابيين لعدم احترام التراتيب القانونية.

المقاومة النقابية في اطار هياكل الاتحاد الشرعية بالخصوص وقد تـم ترميم هذه الهياكل أو اعادة بنائها شيئا فشيئا وكانت تعمل بصفة موازية للهياكل المنصبة فتعقد الاجتماعات وتصدر البيانات وتقوم بجمع التبرعات وقد رسمت لنفسها هدف اطلاق سراح القيادات النقابية وارجاعها الى سالف مسؤولياتها على رأس المنظمة (63).

أما على مستوى النضالات الاجتماعية فقد وقعت عدة اضرابات فى قطاعات مختلفة (السكك الحديدية ـ النقل ـ المناجم ...) أطـر معظمهـا النقابيـون الشرعيـون.

وتبين بذلك عجز الهياكل والقيادة المنصبة عن التحكم فى الطبقة الشغيلة وفشلها فى المهمة التى كلفت بها والمتمثلة فى جعل الاتحاد العـام التونسى للشغـل يـدور فـى فلـك الحـزب والسلطـة. وتبيـن أن القطيعـة التى حـدثت بين الاتحـاد والسلطـة لـم تكن بفعل قيادة « منحرفة » وجب تعويضها بقيادة أخرى « مخلصة » ـ مثلما كان يحدث في الستينات ـ ولو باستعمال القوة بل أن هذه

---

(63) ظهرت بعض الرؤى المتباينة فيما يخص طرق العمل من أجـل استرجاع استقلالية الحركة النقابية من ذلك مناداة بعض النقابييـن بالعمل على افتكاك النقابات القاعدية من القيـادات المنصبـة وذلك بالتواجد ضمن الهياكل التى تشرف عليها هذه القيادات لمقاومتهـا من الداخل. بينما كانت النظرة السائـدة فى كثيـر من القطاعـات والجهات هى مقاطعة الهياكل المنصبة مقاطعة تامة وتكريس كل الجهود من أجل تنشيط الهياكل الشرعية وحاول البعض من ناحية أخرى اقامة هياكل سرية عرفت بلجان المبادرة (مجموعة الشعب السريـة) غير أنها لم تستطع استقطاب القواعد العمالية التى بقيت متشبثـة بهياكلهـا الشرعيـة.

القطيعة تعود أساسا الى الاختيـارات التى انتهجتهـا السلطة على المستويين الاقتصادى والسياسى.

كما أكد عدم اعتراف ألقواعد النقابية بالهياكل المنصبة وتمسكها بالقيادات الشرعية رغم القمع المسلط عليها ان فكرة استقلالية العمل النقابى متجذرة فى الطبقة الشغيلة وليست شعارا وقـع التلويـح بـه لحسابات سياسية ضيقـة.

II استعادة الهياكـل الشرعيـة :

لئن زكى مؤتمر الحزب المنعقد فى سبتمبر 1979 سياسة الحكومة ازاء الحركة النقابية ورغم أن القيادة النقابية الشرعية ما زالت رهـن الاعتقال (64) فقد بدأ الحديث فى أواخر هذه السنة (1979) عـن امكانية ايجاد حل للازمة النقابية (65). ثم جاءت أحداث قفصـة التى جدت فى مطلع سنة 1980 (27 جانفى) (65) لتدعم هذا الاتجاه فعلى اثر مرض الهادى نويرة كلف محمد مزالى بتنسيق العمل الحكومى

---

(64) أطلق سراح الحبيب عاشور فى أوت 1979 الا أنه وضع تحت الاقامة الجبرية بمنزله بتونس العاصمة.

(65) تمكن عبد العزيز بوراوى وخليفة عبيد ممثلا القيادة الشرعيـة وكانا قد حافظا على منصبيهما فى مجلس النواب (مجلس الامة آنذاك) من حضور مؤتمر الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة بمدريـد (نوفمبر 79) واثر ذلك ظهرت فكرة تكوين لجنة مشتركة بين القيادة الشرعية والقيادة المنصبة لحل الازمة النقابية.

(66) هاجمت مجموعة مسلحة من التونسيين كان جلهم يوجد بالخارج (ليبيا بالخصوص) الثكنات العسكرية ومراكز الحرس الوطنى والشرطة بقفصة. وقد اتهمت الحكومة التونسية النظام الليبى بتدبير هذا الهجوم

ثم دعى الى تشكيل حكومة جديدة استعاد فيها جل الوزراء الذين استقالوا قبيل أحداث 26 جانفى 78 مناصبهم كما شملت حكومة مزالى بعض العناصر من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الذين عادوا الى الحزب الدستورى.

وقد أعلنت الحكومة الجديدة انتهاج «سياسة التفتح» فتغير الخطاب السياسى نحو الدعوة الى الحوار ونبذ استعمال العنف لحل المشاكل القائمة وتم اطلاق سراح من كان معتقلا من النقابيين والسياسيين ورغم بقاء الحبيب عاشور رهن الاقامة الجبرية انتظم الحوار بين القيادة الشرعية بما فيها الحبيب عاشور نفسه والسلطة لايجاد حل للمسالة النقابيـة.

وبعد مفاوضات طويلة وقع الاتفاق مع أغلبية المكتب التنفيذى الشرعى (66) على تكوين لجنة وطنية متكونة بالتناصف من القيادة الشرعيـة والقيـادة المنصبـة لاعـداد مؤتمـر للاتحاد تنبثـق عنـه قيـادة ممثلـة (سبتمبر 1980) بعـد انتخـاب كـل هياكـل الاتحاد ابتداء من النقابات الاساسية ومرورا بالاتحادات الجهويـة

---

(66) عارض الحبيب عاشور تكوين هذه اللجنة وكان لا يزال تحـت الاقامة الجبرية وقد قررت الهيئة الادارية المجتمعة فيما بعد قبول مبدأ الدخول فى انتخابات باشراف اللجنة النقابية الوطنية على أسـاس العمل من أجل تحقيق رفع التضييقات على الحبيب عاشور الاميـن العام للاتحاد وتمكين كل النقابيين بدون استثناء من ممارسة حقوقهم النقابية بعد صدور عفو تشريعى عـام.

(67) ترأس اللجنة الوطنية النقابية نجل فرحات حشاد نور الديـن حشاد الذى كان الى حد ذلك الوقت ومنذ تكوين حكومة مزالى يتحمل مسؤوليات فى ادارة الحـزب.

ووصولا الى النقابات والجامعات الوطنية.

وقد كان قبول النقابيين الشرعيين بتشكيل اللجنة الوطنية النقابية المشتركة ينطلق من مواقف مختلفة فمنهم من كان يرى وخاصة على مستوى القيادة ان الحكومة الجديدة وفرت الظروف اللازمة (عودة الوزراء الذين كانوا قد استقالوا قبيل أحداث 26 جانفى 78 اطلاق سراح النقابيين المعتقلين بروز خطاب سياسى جديد يدعو الى الحوار ونبذ القوة ...) لاعادة بناء ذلك التحالف الذى كان قائما مع السلطة فى السبعينات متجاوبين فى ذلك مع ارادة الحكومة الجديدة نفسها، ومنهم من يرى أن ميزان القوى القائم آنذاك يحتم القبول بحل وسط على أساس تطويره الى وضع أفضل وهذا ما يفسر الاقبال الكبير الذى عرفته اجتماعات انتخاب الهياكل النقابية مما مكن من فوز النقابيين الشرعيين فى جل هذه الانتخابات وازاحة المنصبين عن أغلب هياكل الاتحاد. ولئن استرجع كل النقابيين المحكوم عليهم حقوقهم النقابية بمقتضى عفو رئاسى فان الحبيب عاشور بقى مستثنى من ذلك ولم ترفع عنه التضييقات المسلطة عليه.

وفى أواخر شهر ماى (29 ـ 30 ـ 31 ماى 1981) انعقد المؤتمر الوطنى للاتحاد بمدينة قفصة دون أن يرفع الاستثناء عن الحبيب عاشور مما دفع عددا هاما من النواب الى الانسحاب من المؤتمر احتجاجا على ذلك بينما فضلت أغلبية النواب مواصلة المؤتمر، فوقعت اعادة انتخاب جل أعضاء القيادة الشرعية للمكتب التنفيذى للاتحاد وصدرت لائحة تطالب برفع الاستثناء عن الحبيب عاشور وحددت فترة محدودة فى الزمن لتحقيق ذلك (نهاية شهر نوفمبر) وقد انتخب

الطيب البكوش أمينا عاما للاتحاد (68).

اعتبر النقابيون - رغم ازاحة المنصبين عن قيادة الاتحاد وانبثاق هياكل منتخبة على جميع المستويات - ان استقلالية العمل النقابى تبقى منقوصة طالما لم يرفع الاستثناء عن عاشور لا بسبب مكانته فى الحركة النقابية فقط، بل كذلك لاعتبارات مبدئية، وفعلا تمحور النضال النقابى بعد مؤتمر قفصة، بالاضافة الى الجانب المطلبى حول هذه المسألة والعمل على تحقيق ما جاء فى لائحة رفع الاستثناء. فلم يكد يخلو اجتماع نقابى (قواعد - اطارات) من المطالبة برفع الاستثناء عن الامين العام السابق للاتحاد ومن محاسبة القيادة النقابية عما قامت به فى هذا المجال، مما جعل العلاقة بين القيادة والقواعد تتسم بالتوتر فى معظم الاحيان. الا أن هذا الاستثناء لم يمنع أغلبية الهيئة الادارية (51٪) من قبول تكوين جبهة انتخابية «الجبهة الوطنية» مع الحزب الدستورى لخوض الانتخابات التشريعية (1 نوفمبر 1982) وقد عرضت بهذه المناسبة ولاول مرة مسألة التحالف بين الاتحاد والحزب على القواعد والاطارات النقابية وأكد التصويت فى الهيئة الادارية على مبدأ قبول الدخول فى الجبهة الوطنية وجود اتجاه قوى فى قيادة الاتحاد يعمل من أجل تجديد التحالف مع الحزب بينما

---

(68) بدأ الطيب البكوش - وهو استاذ جامعى - نشاطه النقابى فى اطار نقابة التعليم العالى والبحث العلمى التى كان من بين مؤسسيها فى بداية السبعينات، وتولى الكتابة العامة للجامعة الوطنية للتعليم قبل أن ينتخب عضوا بالمكتب التنفيذى للاتحاد فى مؤتمره الرابع عشر (مارس 1977) وقد تحصل على أكثرية الاصوات فى مؤتمر قفصة وهو أول كاتب عام للاتحاد منذ سنة 1956 لم يكن قد تحمل مسؤوليات فى صلب الحزب الدستورى.

كانت الاطارات والقواعد النقابية شديدة الاحتراز ازاء ذلك. وقد فاز فى هذه الانتخابات التشريعية كل مرشحى « الجبهة الوطنية » بينما اعتبرت المعارضة نتائجها غير مطابقة للحقيقة مما أحدث نوعا من التوتر السياسى في البلاد. ومن ناحية أخرى تكاثرت الاضرابات المطلبية فى عدة قطاعات (النقل ـ التعليم...)

وفى هذه الظروف انعقد المجلس الوطنى للاتحاد (29 نوفمبر 1981) للنظر فيما وصلت اليه مسألة رفع الاستثناء وذلك حسب الموعد الذى حدده مؤتمر قفصة وقد تم خلال المجلس رفع هذا الاستثناء واستعاد بذلك الحبيب عاشور حقوقه النقابية وانتخب رئيسا للاتحاد.

مثل رفع الاستثناء عن الحبيب عاشور تتويجا لمرحلة معينة من تاريخ الحركة النقابية بدأت بعد 26 جانفى 1978 وتميزت بالمقاومة من أجل استرجاع استقلالية القرار النقابى، هذه المقاومة التى بدأت بمقاطعة القيادات والهياكل المنصبة والتصدى لها وتواصلت بالمشاركة المكثفة للقواعد النقابية فى عملية تجديد الهياكل النقابية اثر تكوين اللجنة الوطنية النقابية وذلك من أجل اقصاء المنصبين عن هذه الهياكل بواسطة صناديق الاقتراع واستمرت بالزام القيادة المنتخبة فى مؤتمر قفصة بلائحة رفع الاستثناء والعمل على تحقيقها.

كما أن انتخاب الحبيب عاشور من جديد على رأس الاتحاد لا يمكن الا أن يؤثر فى حاضر الحركة النقابية ومستقبلها وذلك بحكم الوزن

الذى اكتسبه من دوره فى الحركة النقابية ماضيا وحاضرا هذا الوزن الذى يؤهله الى التعامل من موقع قوى مع الاطراف المقابلة والمحيطة الاعراف، السلطة، تيارات المعارضة السياسية كما يمكنه من ناحية أخرى من المحافظة على تماسك المنظمة ووحدتها حتى تكون الحساسيات والتيارات السياسية المتواجدة بها والمتباينة مصدر اثراء لا مصدر تفرقة.

الا أن الحبيب عاشور لا يمكن له أن يحافظ عى هذه المكانة الا بمواصلة الاصغاء الى القاعدة النقابية وهى التى ارتبط عندها النضال فى سبيل استقلالية الاتحاد بالعمل من أجل الديموقراطية النقابية وتمثيلية القيادة.



خـاتمـــة

ان الحركة النقابية التونسية، ولئن لم تتبع في مسارها خطا مستقيما كالمسطرة فانها تميزت بثوابت رافقتها منذ نشأتها الى يومنا الحاضر.

ومن هذه الثوابت الاصرار على استقلالية العمل النقابي. وقد تجلى ذلك في مبادرة محمد علي بتأسيس جامعة عموم العملة التونسية، وفرحات حشاد بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل وفي رفت أحمد التليلي من الحزب، وأيضا في مواجهة 26 جانفي 1978 وفي التصدي للهياكل المنصبة وانتخاب الحبيب عاشور رئيسا للاتحاد في المؤتمر الوطني الاخير.

الا أن هذه الاستقلالية لم تمارسها الحركة النقابية على أنها حرية التصرف في شؤون البيت فقط دون الاهتمام بما يقع في الشارع، اذ أنها أولت أهمية قصوى لمسألة التحالفات مع القوى السياسية المحيطة بها والتي تلتقي معها في نفس الاهداف. ذلك لانها أي الحركة النقابية طرحت على نفسها الى جانب مهام شؤون البيت (المطالب المادية) أهدافا ذات بعد وطني وتهم مصير البلاد (التخلص من الهيمنة الاستعمارية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ارساء الديموقراطية الاجتماعية والسياسية) مما جعل السند السياسي ضروريا بالنسبة لتحقيق هذه المهام.

وبقدر ما تضررت الحركة النقابية من انعدام هذا السند او تخاذله في بعض الفترات من تاريخها أو من تقوقعها هي نفسها في

آفاق ضيقة فانها تضررت كذلك، فى فترات أخرى، من تحول هذه التحالفات الى هيمنة يمارسها عليها الطرف السياسى، سواء كـان هذا الطرف يستمد قوته من مشروعية أهدافه ويبرر بها نزعته الى الهيمنة، أو من تحكمه فى جهـاز الدولـة. الا أن الحركـة النقابيـة استطاعت فى كل مرة أن تقاوم هذه الهيمنة وتسترجع حرية تحركها.

وقد كان اصرار الحركة النقابية على التمسك باستقلاليتها وفى نفس الوقت قدرتها على اقامة التحالفات لتحقيق الاهداف الوطنيـة من العوامل الرئيسية التى مكنتها من التجذر فى الطبقة الشغيلـة فاكتسبت بذلك القوة الكافية ـ وخاصة منذ تأسيس الاتحاد العـام التونسى للشغل ـ لان تلعب دورا حاسما فى حركة التحرر الوطنى، ثم ان تمثل فى نفس الوقت احدى القوى الاساسية الفاعلة فى تحديد مستقبل البلاد وهو كما ورد فى الباب الاول من القانون الاساسى للاتحاد الذى صادق عليه مجلسه الوطنى الاخير، مستقبل الديموقراطية السياسية والاجتماعية « وارساء اقتصاد وطنى متحرر من كل تبعية »، وهى الدعامات الاساسية للاستقلال الوطنى.



أهـم المـراجـع

ان المراجع الخاصة بالحركة النقابية فى تونس والمنشورة باللغة العربية تكاد تنعدم اذا استثنينا كتاب الطاهر الحداد

العمال التونسيـون وظهور الحركة النقابيـة (الدار التونسية للنشـر 1972).

والوثائق التى جمعها عمر سعيدان فى

فرحات حشـاد بطل الكفاح القومى والاجتمـاعى (مطبعة الشلى بسوسة.)

لذلك فان أهم المراجع التى استعملناها وردت باللغة الفرنسية وهى بالاضافة الى الفصول المنشورة فى المجلات (المجلة التاريخية المغربية، (... Les Cahiers de Tunisie, Revue Tunisienne de Sciences Sociales).

تتمثل بالخصوص فى مؤلفات مصطفى كريم

– Nationalisme et Syndicalisme en Tunisie 1918 - 1929 Tunis, Imp. U.G.T.T. 1976

– La classe ouvrière Tunisienne et la lutte de libération nationale (1939 - 1952) Tunis, Imp. U.G.T.T. 1980.

وكذلك بوبكـر عزيـز

– Tels syndicalistes tels syndicats - Edition Imp. Tunis-carthage 1980.

وتجدر الاشارة الى أنه توجد أعمال هامة حول الحركة النقابية لم تنشر نذكر منها أطروحـة عبد السلام بن حميدة (المرحلة الثالثة).
Le Syndicalisme Tunisien de la 2 ème guerre mondiale à l'autonomie interne.

الفهرس

تــوطئـــــة	5
المرحلة الاولى نشوء الحركة النقابية وتجاربها الاولى	7
المرحلة الثانية الحركة النقابية والكفاح الوطنى	47
المرحلة الثالثة الصراع من أجل المحافظة على استقلالية الحركة النقابية	70
خــاتمـــة	103
أهــم المــراجــع	105

التعاضدية العمالية للطباعة والنشر ـ نهج محسن القلال
3000 صفاقس (تونس) ـ هاتف 20.436
الايداع القانوني رقم 27 ـ جانفي 1983 الطبعـة الاولى

الامين اليوسفي

الحركة النقابية في تونس

1900 ــ 1981

« وضعنا هذا التاريخ ولم نجمع فيه كل جزئيات الحركة، لكننا سجلنا أهم الحوادث والافكار فيها، وليس من قصدنا أن نضعه مثالا أكمل يحتذى فى العمل اليومى المقبل، ولا أن يكون كدعاية جديدة لاثارة حماس سياسى اذ لم يبق أحد يعتقد فى الهياج السياسى وهو مجرد من الاعمال الاجتماعية التى تكون بها الامة شعبا. وانما غايتى أن أجعله مثالا من أمثلة الحركات الاجتماعية فى بلادنا يمتاز بروح الصراع الماثلة فى الاعتصابات، وكيف قوبل هذا الامر من حكومة البلاد والاحزاب النافذة فيها، لنعرف أوجه العمل القريبة، ونعدل من طرائق عملنا ما يحتاج لذلك. وما الماضى الا درس المستقبل»

الطاهر الحداد

العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية

Mouyn